وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالبتين:

عنيبة لمياء

صيدون عيشوش

تحت عنوان

واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر الاجنبي 2010-2017

لجنة المناقشة:

د/ بوخرص عبد الحفيظ	جامعة المسيلة	رئيســـا
د/ عيشاوي علي	جامعة المسيلة	مشرفا و مقررا
د/ سعودي عبد الصمد	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

شكر وعرفان

قال الله تعالى« الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَلَهُ الْحَمْدُ فِي الْآخِرَةِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ » سورة سبأ- الآية 01

في البداية أتوجه بالحمد والشكر إلى المولى عز وجل الذي منحنا القدرة والإرادة لإنجاز هذا البحث.

كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان الى استاذي الفاضل **عيشاوي علي** على اشرافه على هذه المذكرة وعلى توجيهاته القيمة ونصائحه الرشيدة

كما اتقدم بجزيل الشكر والعرفان الى اعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولها مناقشة موضوع المذكرة

كما اتقدم بالشكر الجزيل الى كل من اعاننا في انجاز هذا البحث

.

http://www.myhouseonweb.eu/
MY HOUSE ON WEB

إهداء

الحمد الله الذي هدانا ويسر لنا امرنا وانار لنا دربنا ووفقنا لانجاز هذا العمل بكل حب واحترام انحني تواضعا لاهدي ثمرة جهدنا .

إلى من سهرا على تربيتنا وتعليمنا وقاسمت معهم حلو العيش ومره.

إلى من علماني الصدق والأمانة والإخلاص في العمل.

إلى من يعجز اللسان عن ذكر خصالهما، والقلم عن مدحهما والورق عن حملهما.

إلى والدينا العزيزين

والى ازواجنا

وإلى كل إخوتنا وأخواتنا وزميلاتنا امينة وليلى

كما لايفوتني ان اتوجه بالشكر والتقدير الى استاذي المشرف والى كل من قدم لي يد العون من قريب او بعيد.

وإلى كل من هو في قلبي ولم يخطه قلمي.

عيشوش+لمياء

الفهرس

فهرس الموضوعات

إهداء

كلمة شكر

الفهرس

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة 3-7

الفصل الأول: دراسة نظرية الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:.....**9**

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.....**10-20**

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.....10-11

المطلب الثاني: مميزات وأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر.....11-15

المطلب الثالث: دوافع وحوافز الاستثمار الأجنبي المباشر.....15-20

المبحث الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر.....**20-37**

المطلب الأول :نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر.....20-30

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.....30-34

المطلب الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.....34-37

خلاصة الفصل الأول:.....38

الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر

تمهيد:.....40
المبحث الأول: مناخ الاستثمار في الجزائر.....41-51
المطلب الأول: التطور التاريخي لقوانين الاستثمار في الجزائر.....41-49
المطلب الثاني :الهيئات المكلفة بترقية وتطوير الاستثمار.....49-51
المبحث الثاني: تطور نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة من 2010-2017.....52-58
المطلب الأول: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من 2012-2017.....53-54
المطلب الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر.....54-56
المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي في الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....56- 58
المبحث الثالث: مزايا ومعوقات وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....58- 69
المطلب الأول: مزايا والحوافز والضمانات الممنوحة للمستثمرين الأجانب.. 59-61
المطلب الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....61-64
المطلب الثالث: أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....64-69
خلاصة الفصل الثاني.....70
خاتمة.....72-75
قائمة المصادر والمراجع.....77-80
ملخص.....

1- قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	العوامل الشرطية والدفاعية والحاكمة للاستثمار الاجنبي المباشر.	29
02	التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2012-2017.	61
03	توزيع الاستثمارات الاجنبية الواردة الى الجزائر حسب الاقاليم المستثمرة ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017.	63
04	اهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017.	64
05	اهم 5 شركات مستثمرة في الجزائر ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017.	65

2- قائمة الاشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	انواع الاستثمار الأجنبي المباشر	15
02	دورة حياة المنتج الدولىا	25
03	دورة حياة المنتج الدولي II	25
04	محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان المضيفة	31
05	تطور تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2012-2017	61
06	التوزيع القطاعي لعدد مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال فترة 2012-2017	62

مقدمة

شهد النصف الثاني من القرن العشرين جملة من التحولات في الاقتصاد العالمي تحت هيمنة القوة الاقتصادية الكبرى، وبروز ظاهرة العولمة الاقتصادية التي حولت العالم إلى سوق واحد لا يعرف الحواجز ولا يعترف بالقيود، ويقر بمبدأ انسياب كافة عناصر الإنتاج وتدفقها بين الدول، هذا ما ساعد على نمو التجارة الدولية وحجم التبادلات الاقتصادية.

نظرا للوضع الاقتصادي الصعب الذي تعيشه الدول النامية من ضعف التمويل وارتفاع المديونية الخارجية والعجز في موازين مدفوعاتها، وسعياً منها لدفع عجلة التنمية الاقتصادية واللحاق بركب الدول المتقدمة، تزايد اهتمام الدول النامية بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، ويظهر ذلك الاهتمام من خلال مناخها الاستثماري وتقديم المزايا والتسهيلات المشجعة له، ومن بين الدول النامية التي سارت في هذا الاتجاه الجزائر، بالرغم من كل المبررات التي أدت إلى البحث عن الشراكة الأجنبية، إلا أن هناك جدل قائم بين مؤيد ومعارض للاستثمار الأجنبي، فالجزائر بلد نامي عرف عدة تقلبات واضطرابات اقتصادية حادة ترجع إلى ظروف داخلية وخارجية أبرزها المديونية وضعف القدرة التمويلية في ظل الاعتماد على النفط كمورد اقتصادي واحد، مما دفع الحكومة الجزائرية إلى البحث عن حلول مصادر تمويل أخرى، بداية من الانتقال من نظام الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، وتماشياً مع ذلك تبنت سياسة الانفتاح نحو الخارج وتعديل القوانين التى تخص تشجيع الاستثمار أهمها المرسوم 93-12 المؤرخ في أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات ووضع جملة الإجراءات التحفيزية ومنح التسهيلات اللازمة لذلك.

1-إشكالية البحث:

ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة من 2010 إلى 2017؟

من خلال طرح هذه الإشكالية نحاول طرح بعض الأسئلة الفرعية والتي يمكن الإجابة عليها خلال بحثنا هذا والتي تنتظم:

- ما هو اثر ادراج قانون51 49على الاستثمار في الجزائر؟

– هل تدفق الاستثمار الاجنبي في الجزائر محقق في ظل التحفيزات الممنوحة؟

–كيف ينجح الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر؟

2– فرضيات الدراسة:

قصد إجابة على الأسئلة المطروحة ارتأينا طرح الفرضيات التالية:

–ان ادراج قانون51 49 له اثار ايجابية وسلبية بالنسبة للجزائر والمستثمر الاجنبي.

– بالرغم من التحفيزات الممنوحة للاستثمار الأجنبي، إلا أن تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر يبقى ضعيف وبعيد عن الأهداف المرجوة.

– نجاح الاستثمار الأجنبي مرهون بتوفير ظروف مناخية وشروط اقتصادية وأمنية وسياسة ملائمة.

3–أهمية دراسة الموضوع:

مما سبق تبرز أهمية دراسة الموضوع فيما يلي:

– يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من القضايا التي تشغل رأي أصحاب القرار السياسي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

– اهتمام الجزائر المتزايد بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوجيهها إلى قطاعات معينة من أجل تنوع اقتصادها والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات.

– تكمن أهمية البحث في كون أن الاستثمار الأجنبي المباشر باعتبارها ظاهرة اقتصادية تشكل مظهرا من مظاهر تفتح الاقتصاديات وإدماجها في الاقتصاد العالمي وبقدرته على تحرير التكامل العالمي وعاملاً من عوامل تكريس العلاقات الاقتصادية الدولية وتفعيلها، ونظرا للأهمية التي أصبحت الدول النامية توليها له بحكم أنها تنظر إليه على أنه فرصة النمو والتطور.

4– أهداف البحث:

إن الغرض من تناولنا لهذا الموضوع ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف التالية:

– الإحاطة بالمفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر.

– إبراز حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على الجزائر وإعطاءه صورة واضحة وحقيقية وواقعية لمستجدات ما أحدثه هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية على الجزائر من خلال ما هي عليه وما توصلت إليه وما تصبح عليه في الأجل البعيد.

5–حدود البحث:

من أجل معالجة الإشكالية التي تم تحديد إطارين زماني ومكاني، فالإطار الزماني حدد من سنة 2010 إلى 2017، أما الإطار المكاني فإن هذه الدراسة تخص واقع الجزائر بالتركيز على الاستثمار الأجنبي المباشر.

6– منهج البحث:

المنهج المتبع هو المنهج الوصفي وذلك من خلا إبراز بعض المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى عرض وتحليل بعض الجداول المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

7– صعوبات ومشاكل البحث:

أهم الصعوبات التي واجهت البحث ما يلي:

– صعوبة حصر الدراسة وذلك لتشعب موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر.

– كثرة المراجع بالدرجة الأولى حول موضوع البحث مما أدى إلى صعوبة التحكم في المعلومات.

– قلة المعلومات والتصريحات الخاصة بعض الجوانب المتعلقة بالتوزيع القطاعي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر.

8–الدراسات سابقة:

– جابر سطحي، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة بسكرة،2017–2018.

– عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، اطروحة دكتوراه، فرع التخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2014.

– نورد الدين قدوري، الإصلاحات الجبائية وأهميتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس 2009–2010.

9–هيكل البحث:

لدراسة هذا الموضوع وإثرائه وتحليل الإشكالية المحددة بالبحث وتأكيد أو نفي الفرضيات المقترحة اعتمدت الدراسة على التحليل المنهجي التالي الذي يتضمن مقدمة وفصلين وخاتمة.

حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى دراسة نظرية الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يحتوي على المفهوم، مميزات ، أنواع ،دوافع وحوافز بالإضافة إلى نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره زيادة على ذلك مزايا وعيوب ناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما الفصل الثاني فقد خصص لدراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاثة أقسام تطرقنا فيه إلى مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ثم مزايا ومعوقات وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الفصل الأول

تمهيد:

يعتبر موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من بين الموضوعات المهمة في الدراسات الاقتصادية ويعد من ضمن القضايا المطروحة للنقاش على مستوى الهيئات الدولية المتخصصة.

إلى جانب ذلك يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بمثابة ظاهرة اقتصادية بدأت تتجلى معالمها الأولى في منتصف القرن العشرين، لتتجلى بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة عن تطور طبيعتها وأشكالها وتوجهاتها الأمر الذي زاد من أهمية دراستها ودفع بالكثير من الاقتصاديين والخبراء إلى محاولة تعميق تفسيرها أكثر، لذلك كله فقد تعدد تعريفها بتعدد هؤلاء الذين انساقوا نحو تحديد مفهومها وكذلك تعددت تفسيراتها بسبب اختلاف المفكرين في إيجاد وصف لها وكذلك تحليلها والبحث والتقصي عن مختلف الجوانب التي تخصها.

ومن أجل الإلمام بالجوانب المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر قسمنا هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تناولنا فيه ثلاثة مطالب حول تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر، مميزات وأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر، دوافع وحوافز الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: نظريات والمحددات للاستثمار الأجنبي المباشر، وتناولنا في ثلاثة مطالب حول نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية ، وحتى يتسنى لنا هذه الظاهرة خصصنا هذا المبحث للتعريف بالاستثمار الأجنبي المباشر، ثم مميزاته وأنواعه و دوافعه وحوافزه.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك مشاكل واجهت الاقتصاديين في تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك يرجع لاختلاف المعايير الإحصائية والقانونية، نورد من هذه التعاريف ما يلي:

التعريف الأول- تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه استثمار طويل الأجل ويتضمن مصلحة دائمة، وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما متمثلاً بالشركة المقر على مشروع مقام في اقتصاد آخر.

التعريف الثاني- تعريف المنظمة العالمية للتجارة: أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد (البلد الأم) أصلاً إنتاجيا في بلد آخر (المضيف) بقصد إدارته.[1]

التعريف الثالث- تعريف صندوق النقد الدولي: الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه ذلك يجري بهدف الحصول على فوائد مستمر في شركة تمارس نشاطها في إقليم اقتصاد غير اقتصاد المستثمر الأجنبي وبالشكل الذي يمكن هذا الأخير من الحصول على حق اتخاذ القرار الفعلي في تسيير الشركة، عن طريق امتلاك كل أو جزء من رأس المال الخاص بهذه الشركة.

التعريف الرابع: هو عملية تدفق القروض من قبل الشركة الأم إلى الشركة التابعة لها في الخارج أو شركة ملكيتها في شركة أخرى على أن لا تقل نسبة التملك في الخارج عن 10%.[2]

[1] جابر سطحي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية، رسالة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2017-2018، ص 12.

[2] سليمان عمر الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والوضعي الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، الطبعة الأولى، 2010، ص23

التعريف الخامس: كما يعرف على أنه: " ذلك الاستثمار الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في المشروع المعين هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار فضلاً عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد[1] المالية التكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة.

ومن خلال التعاريف السابقة للاستثمار الأجنبي المباشر يمكن القول على أنه ذلك المشروع الذي يقيمه ويملكه مستثمر أجنبي– سواء كان شخص طبيعي أو معنوي خارج موطنه الأصلي وتكون ملكية كاملة أو جزئية تخول للمستثمر الأجنبي الحق في الإدارة والرقابة على هذا المشروع مع المستثمر المحلي، ويتم هذا النوع من الاستثمار في شكل تدفقات لرؤوس الأموال بين الدول كما يعتبر من وسائل نقل التكنولوجيا والخبرات الإدارية والتنظيمية والتسويقية وغيرها.

المطلب الثاني: مميزات وأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

من جملة التعاريف السابقة التي تعرضت لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر يمكننا من استنتاج أهم مميزاتها وأنواعها بحيث تتمثل في المميزات والأنواع التالية:

أولا: مميزات الاستثمار الأجنبي المباشر

حيث تتمثل هذه المميزات فيما يلي:

– ينطوي هذا النوع من الاستثمار على تصدير أو تدفق رؤوس الأموال من الدولة الأم إلى الدولة المضيفة، وقد تتضمن رؤوس الأموال إلى جانب حصص الملكية أشكالاً أخرى من التدفقات تشمل الآلات التكنولوجية، المعرفة، والمهارات الإدارية.

[1] عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 2001، ص13.

– تشتمل هذه الظاهرة على وجوب أن يتمتع المستثمر الأجنبي بالقدرة على التسيير وسلطة اتخاذ القرار سواء بصفة مستقلة أو بالاشتراك مع المستثمر المحلي حسب شكل الاستثمار.

– يتم الاستثمار الأجنبي المباشر بعدة طرق وينفذ من خلال وسائل متعددة نذكر من بينها إنشاء أو توسيع شركة المساهمة في شركة جديدة أو موجودة، قرض طويل المدى من الشركة الأم إلى الشركة التابعة في الدولة المضيفة طالما أن هذا القرض سيفضي إلى السيطرة على الأموال المستخدمة للإنتاج وفي الخارج.

– هذا النوع من الاستثمار ينطوي على تملك جزئي أو كلي للمشروع الاستثماري إضافة إلى كونه استثمار طويل الأجل.[1]

ثانياً: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر.

تتباين أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وتتعدد تبعاً لأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل نوع من أنواع هذا الاستثمار، ويرجع هذا إلى التباين في اعتبارات وتفضيلات كل من الدولة المضيفة من ناحية والمستثمر الأجنبي من ناحية أخرى، إضافة إلى المعايير التي يعتمد عليها في التصنيف الخاص بكل نوع.[2]

وهنا نميز بين ثلاثة معايير هي: الأنواع تبعا لطبيعة الملكية والأنواع تبعاً لشكل التبعية للشركة الأم، والأنواع تبعاً للحوافز والدوافع التي تؤدي إلى حدوث الاستثمار.

1-أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب طبيعة الملكية:

وتقصد " بطبيعة الملكية " نوع الملكية الأجنبية للمشروع الاستثماري في البلد المضيف وهنا نكون أمام شكلين هما استثمار مشترك واستثمار مملوك ملكية مطلقة للمستثمر الأجنبي.

1-1الاستثمار المشترك (الثنائي):

يعرف هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: " أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه ويشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين (هذان الطرفان أحدهما وطني والآخر

[1] قدوري نور الدين، الإصلاحات الجبائية وأهميتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2009-2010، ص52-53.

[2] المرجع نفسه، ص 56.

أجنبي) وبصفة دائمة، والمشاركة لا تقتصر على حصة في رأس المال وإنما أيضاً للمشاركة في الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع، وفي جميع الأحوال لا بد أن يكون لكل طرف الحق في المشاركة في إدارة المشروع.

1-2 الاستثمار المملوك للمستثمر الأجنبي:

يتمثل هذا النوع في قيام المستثمر الأجنبي – أو الشركات المتعددة الجنسيات – بإنشاء فرع الإنتاج أو التسويق، أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة وبعبارة أخرى تملك المستثمر الأجنبي تملكاً كاملاً للمشروع الاستثماري في البلد المضيف، وذلك بأحد الطرق التالية:

- بناء مشروع جديد تماماً؛
- شراء مشروع قائم بالفعل؛
- شراء شركة توزيع في البلد المضيف لتستحوذ على شبكة التوزيع التي تمتلكها هذه الشركة بالفعل، ويجري ذلك إذا كانت الشركة الدولية تمتلك مشروعاً إنتاجياً في هذا البلد.[1]

2- أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب شكل التبعية للشركة الأم:

نقصد بشكل التبعية القرارات في مجملها الخاصة بالفروع على أي مستوى تتخذ على مستوى الشركة الأم أو على مستوى الفروع إضافة، إلى منتجاته للفروع، لمن تنتج؟ وهنا نميز بين ثلاثة أشكال للاستثمار الأجنبي المباشر:[2]

2-1- استثمار يلبي حاجيات الشركة الأم:

يتميز هذا النوع بتبعية اقتصادية كاملة للشركة الأم وخضوعها لحاجياتها، كون جميع القرارات تتخذ من قبل الشركة الأم، كما أن هذه الفروع إنتاجها للشركة الأم دون غيرها.

[1] طاهر مرسي عطية، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص176.

[2] قدوري نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص 56-57.

2-2 استثمار يلبي حاجيات البلد المضيف:

يتمثل هذا النوع في إقامة طاقات إنتاجية في البلد المضيف لإنتاج مواد مخصصة للبيع في سوق مغلقة في إطار البلد المضيف، وتتصف العلاقات بين الشركة الأم وفروعها بغياب التجارة الدولية، كما أن قرارات المقر الرئيسي تتخذ على ضوء ظروف السوق في البلد إلى يقيم فيه الفرع.

2-3-استثمار يلبي حاجيات السوق العالمية:[1]

هذا النوع يخدم السوق العالمية من خلال توريد المنتجات التي تنتجها الفروع إلى هذه الأسواق، وتقام هذه الفروع في مختلف البلدان حسب مبدأ أدنى تكلفة إنتاجية ممكنة، وتتوحد هذه الفروع ضمن مخطط واحد يضم أيضاً الشركة الأم، بمعنى أن هذا النوع يوجه منتوجه إلى الأسواق الدولية بحثاً عن تعظيم عائده تحت قيد أقل تكلفة ممكنة.

3- أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر استنادا إلى الدوافع والمحفزات:

تصنف تبعاً للدوافع التي جعلت المستثمر الأجنبي يتوجه إلى دولة مضيفة بعينها دون غيرها من الدول، وحسب هذا المعيار نميز بين ثلاثة أشكال رئيسية هي:

3-1 الاستثمار الباحث عن المصادر:

يهدف هذا النوع إلى استغلال الميزة النسبية للدول المضيفة، ولاسيما تلك الغنية بالمواد الأولية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية، فضلاً عن الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة ومدربة.

3-2 الاستثمار الباحث عن الأسواق:

هذا النوع يهدف إلى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدول المستقبلة للاستثمارات (المحلية والمحاورة) ولاسيما تلك التي كان يتم التصدير إليها في فترات سابقة.

[1] قدوري نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص57.

3-3 الاستثمار الباحث عن الكفاءة:

يحدث هذا النوع فيما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوربية أو شمال القارة الأمريكية أو دول جنوب شرق أسيا، حيث ينتقل المستثمر الأجنبي من الدول الأقل كفاءة إلى الدول الأكثر كفاءة من حيث الموارد البشرية والتكنولوجية.

هذا ولقد حاولنا تلخيص الأنواع السابقة وفق تصنيفاتها المختلفة في مخطط يمثله الشكل (1) الأتي:

الشكل رقم(01): أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر.

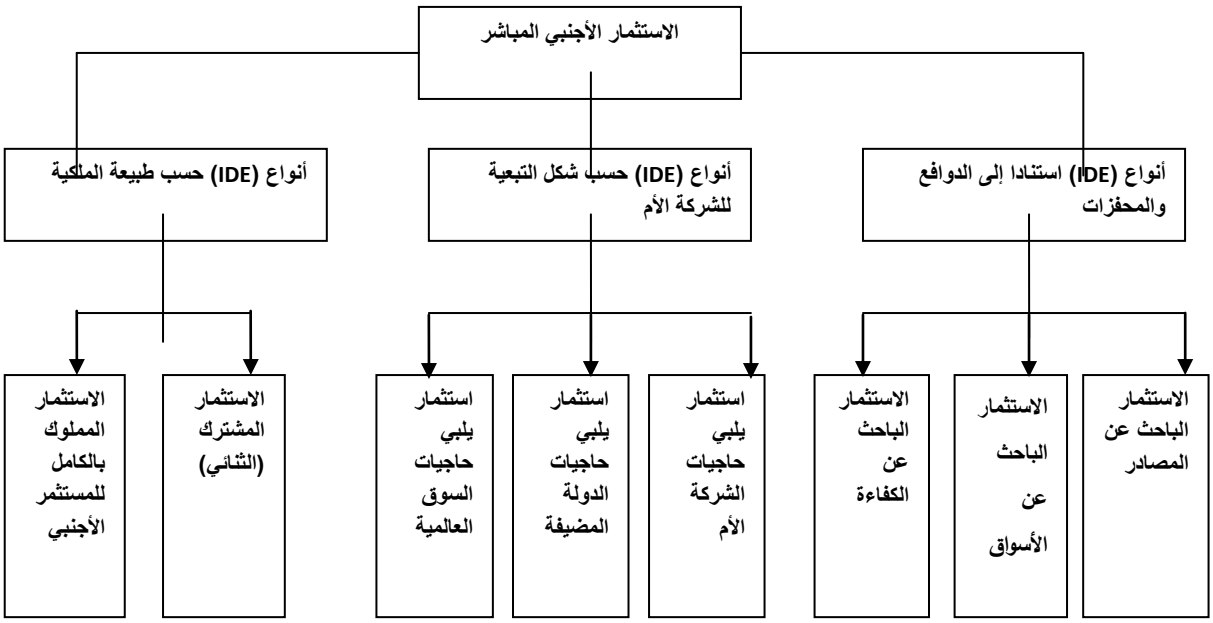

المصدر: قدوري نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص 58.

المطلب الثالث: دوافع وحوافز الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية طويلة الأجل في حد ذاته عملية تحتاج إلى القيام به من جهة، ومن جهة أخرى اجتنابه ولا شك أن هذه العملية تحركها دوافع مختلفة سواء كانت تخص الطرف المضيف أو المصدر.[1]

[1] مطاي علي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية، مذكرة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2015-2016.

1-دوافع المستثمر الأجنبي:

نذكر منها:

-الاختراق الجاد والكبير للأسواق العالمية فهو الدافع الأول الذي يجعل الشركات متعددة الجنسيات تقرر تفضيل التدويل بدلاً من التصدير؛

- يكمن في تجنب مختلف العوائق المحتملة التي تعترض حركات الاستثمار والتجارة مثل الضرائب والرسوم؛

- منها ما يشكل مصدرا حقيقة للمواد الأولية من مناجم الحديد والصلب، ومنابع البترول هذا ما جعل بالضرورة المستثمر الأرضي يدرك أنها مواقع هامة للاستثمار وهذا ما ينطبق على الشركات البترولية الكبرى الموجودة مثل في الجزائر.

2- دوافع اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدول المضيفة:

يمكن تلخصيها فيما يلي:[1]

-جعل المستثمر الأجنبي يساهم في إيجاد حل ممكن لمشكلة البطالة في الدولة المضيفة؛

- دافع الحصول على تحويل التكنولوجيا؛

-اجتذاب الاستثمار بهدف تنمية التجارة الخارجية؛

- يعتبر الاستثمار بمثابة وسيلة تمويلية للدول المضيفة له، أي هو أداة تمويلية خارجية؛

ثانيا: حوافز جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويقصد بالحوافز: كل ميزة اقتصادية قابلة للتقدير بقيمة نقدية تقدمها الدولة المضيفة للاستثمارات الأجنبية الوافدة إليها أو لبعض الاستثمارات، وتضمن الدولة هذه الحوافز المقدمة في تشريع ونظام قانوني يعكس هذه السياسات ويعمل على تحقيقها.

تأخذ حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر المقدمة من طرف الدولة المضيفة أشكالاً مختلفة، ولا تؤدي هذه الأشكال دورها المنشود ما لم تضبط بمجموعة من القيود المرافقة لمنح الحوافز.

[1] مطاي علي، مرجع سبق ذكره، ص 15-16.

1-أشكال الحوافز التي تمنح للمستثمرين الأجانب:

يمكن تصنيف الحوافز المقدمة من طرف الدولة المضيفة للمستثمرين الأجانب إلى ثلاثة أصناف وهي:

1-1-الحوافز الجبائية:

إن استهداف الربح يبعث المستثمر إلى البحث عن أحسن معاملة في الميدان الجبائي والضريبي، وذلك أن الضرائب بأنواعها تمثل اقتطاعاً من العوائد المحصل عليها، وهنا تأتي الحوافز الجبائية بهدف تخفيض العبئ الضريبي عن المستثمر الأجنبي وتشمل هذه الحوافز بشكل رئيسي على:[1]

- إعفاءات وتخفيضات ضريبية عند بدء النشاط الإنتاجي لفترة مؤقتة أو أطول حياة المشروع الاستثماري، وتمس هذه المزايا الضرائب والرسوم المفروضة على المشروعات المماثلة محليا؛
- وضع تعريفات جمركية حمائية للمنتجات التي تقوم بإنتاجها المشروعات الأجنبية في الداخل
- إعفاء الواردات من الأجهزة والمعدات والسلع الرأسمالية والمواد الخام ومستلزمات الإنتاج، من الرسوم والضرائب الجمركية سواء عند البداية أو في مرحلة التوسع فضلاً عن التسهيلات الجمركية المرتبطة بها.[2]

1-2-الحوافز التمويلية:

يتضمن هذا النوع من الحوافز توفير الأموال للمنشآت بشكل مباشر أو غير مباشر بهدف تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة أو القائمة مسبقاً ويشتمل هذا النوع من الحوافز على مزايا متعددة نذكر منها:

- إعانات حكومية مباشرة تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال أو الإنتاج أو التسويق المرتبط بالمشروع الاستثماري.

[1] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي والعلاقات الاقتصادية النقدية الدولية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2004، ص176.

[2] المرجع نفسه، ص 176.

– مشاركة الحكومة برأس المال العام ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة؛

– تسهيلات في الحصول على قروض من البنوك الوطنية (قروض مدعومة، ضمانات القروض ...الخ)؛

– تأمين حكومي بمعدلات تفضيلية لتغطية أنواع معينة من المخاطر، مثل مخطر سعر الصرف أو المخاطر غير التجارية مثل التأميم والمصادرة (وهذا النوع من التأمين يقدم عادة عن طريق وكالة عالمية).

1-3- الحوافز الأخرى:

هناك تسهيلات يتعذر تصنيفها تحت جنس معين من الحوافز، ونذكر من بينها:[1]

– السماح بتحويل جزء من الأرباح والأجور والمرتبات إلى الخارج مع ربط هذا التحويل بفترة زمنية معينة، وفي ظل نسبية مئوية تحددها الدولة؛

– السماح للمستثمرين الأجانب بتملك الأراضي والعقارات وتخفيض قيمة الإنجاز للعقارات والأراضي الخاصة بمشروع الاستثمار؛

– تقديم ضمانات ضد المصادرة والاستيلاء بالتعويض في تلك الحالة واللجوء إلى التحكيم في حالة الاختلاف؛

– إنشاء مناطق حرة يتمتع فيها المستثمرون بإعفاءات جبائية كبيرة.

2- ضوابط منح الحوافز للمستثمرين الأجانب:

إن ترشيد وتنظيم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يخدم الأهداف الوطنية بصفة عامة، يحتم على الدول المضيفة تصميم جملة من السياسات والضوابط التي تحكم الممارسات السلبية للاستثمارات الأجنبية.[2]

[1] قدوري نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص64.

[2] عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص40.

ومن بين أهم الضوابط التي ترافق الحوافز الحكومية الممنوحة للمستثمرين الأجانب نورد ما يلي:

2-1- التميز في منح الحوافز للمستثمرين:

تقوم هذه السياسة على منح امتيازات أكبر لمستثمرين دون غيرهم وفقاً لاعتبارات عدة نذكر من بينها:[1]

- مدى جدة أو حداثة المنتج، أو نشاط المشروع الاستثماري على المستوى الدولي والمحلي.
- مدى مساهمة المشروع في خلق مناصب عمل جديدة، وزيادة التدفقات النقدية الداخلية من العملات الأجنبية.

2-2 ربط منح الحوافز بأداء المشروع الاستثماري:

تشترط هذه السياسة أن يتم منح الحوافز المتفق عليها لمشروع ما على مراحل تتزامن مع البدء في إنجاز المشروع وحتى بداية تشغيله، أو بعد بدء مرحلة التشغيل بالفعل كما يمكن أن يتم الربط بين السياسات من النوع الأول مع هذا النوع من السياسات في وقت واحد[2].

2-3- ربط منح الحوافز بتحقيق شروط معينة:

في هذا النوع من السياسات تشترط الحكومة المضيفة عدداً من الشروط لمنح من الشروط لمنح الحوافز، مثل:

- استخدام حجم معين من الموارد الإنتاجية المحلية في العملية الإنتاجية للمنشأة؛
- تحديد حد أقصى لواردات المنشأة، مع شرط عدم تجاوز صادراتها بنسبة معينة من إنتاجية؛

* توضيف نسبة من القوى العاملة الوطنية إضافة إلى نقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية إلى المنشآت المحلية.

2-4-وضع بعض القيود على المشروعات الأجنبية:

من بين أهم القيود المساعدة على ترشيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة، القيود التالية:

[1] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001، ص529.

[2] عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية/ مرجع سبق ذكره، ص403.

– تحديد المجالات التي يسمح بالاستثمار فيها، حيث تكون هناك قطاعات مقفولة أمام المستثمر الأجنبي لأسباب إستراتيجية لا يريد البلد أن يعتمد فيها على الأجانب؛

– التحكم في تحويل الأموال إلى الخارج من خلال خضوع عملية التحويل إلى ترخيص كي يتسنى مراقبة الصرف، وقد تنص التنظيمات على تحديد فترة يسمح فيها بالتحويل أو على أو على أن يكون التحويل مجزءا وممتدا على عدد من السنوات، كما يمكن تعليق التحويل مؤقتاً عندما يحدث اختلال كبير في ميزان المدفوعات.[1]

المبحث الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

للاستثمار الأجنبي المباشر أساسيات متمثلة في النظريات والمحددات ومزايا وعيوب فلقد اختلفت هذه الأخيرة باختلاف الباحثين وتشعب مفاهيمه.

المطلب الأول: نظريات للاستثمار الأجنبي المباشر.

هناك العديد من النظريات التي تفسر الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول المتقدمة عن طريق شركاتها المتعددة الجنسية للبحث عن فرص استثمارية خارج حدود الدول الأم، ومن أبرز هذه النظريات ما يلي:[2]

أولاً: نظرية عدم كمال السوق:

تفترض هذه النظرية غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة بالإضافة إلى ذلك عجز في السلع المعروضة وعدم قدرة الدول المضيفة على منافسة الشركات الأجنبية في المجالات الاقتصادية المختلفة، وذلك نتيجة للقوة التي تتمتع بها بشركات متعددة الجنسيات من حيث الموارد المالية والتكنولوجيا والمعارف الإدارية...الخ .

إن هذه المحفزات التي تملكها هذه الشركات الأجنبية هي التي أدت إلى اتخاذ القرار بالاستثمار والقيام بالعمليات الإنتاجية والتسويق في الدول المضيفة، كما تفترض هذه النظرية

[1] قدوري نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص 85.

[2] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 1991، ص72.

الاستثمار في كل المجالات، على أن تكون هذه المشروعات المملوكة بالعامل للمستثمر الأجنبي.

وفي هذا الشأن يرى **هودوينج** أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية، فإن هذا يعني انخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق، حيث توجد الحرية الكاملة أمام أي مستثمر للدخول في السوق، كما أن السلع/الخدمات المقدمة (النواتج) ولذلك مدخلات أو عناصر الإنتاج المستخدمة تتصف بالتجانس ومن ثم فإنه قد لا توجد مزايا تنافسية للشركة متعددة الجنسيات في مثل هذا النوع من نماذج السوق.

ويتفق كل من **باري وكيفر** مع **هودوينج** في هذا الصدد فالاستثمارات الأجنبية المباشرة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى توافر بعض المزايا أو امتلاك بعض الخصائص والموارد المتميزة أو المطلقة لدى الشركات المتعددة الجنسيات بالمقارنة بنظيراتها الوطنية في الدول المضيفة وهذا يعني أن الدافع وراء قيام الشركات المتعددة الجنسيات في الخارج هو تمتعها بميزة احتكارية معينة مثل (تباين المنتجات أو حداثة المنتج) تستطيع الاستفادة منها في الدول المضيفة.

إذن يمكن أن نستنتج سبب انتقال جزء من نشاط شركات متعددة الجنسيات من الدول الأم إلى الدول المضيفة إلى هروب هذه الشركات من المنافسة الكاملة في أسواق هذه الشركات إلى أسواق الدول المضيفة التي تغيب فيها المنافسة الكاملة وفيما يلي بعض الأسباب التي تؤدي إلى انتقال جزء من أنشطة هذه الشركات:[1]

-عدم التجانس بين منتجات الشركات الأجنبية ونظيرتها بالدول المضيفة؛

- تميز المهارات (الإدارية والإنتاجية والتسويقية) التي تكسبها الشركات الأجنبية عن نظيراتها بالدول المضيفة؛

- تحقيق الوفرات في الإنتاج نتيجة كبر حجم هذه الشركات الأجنبية؛

- التطور التكنولوجي وتفوقه في الشركات الأجنبية إلى على استخدام أساليب إنتاجية أكثر تطور.

[1] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص72.

– تجنب القيود الجمركية التي تفرضها الدول المضيفة والتي تعرقل عملية التصدير هذه المنتجات لهذه الدول ومن ثم تصبح الاستثمارات الأجنبية الحل الأمثل للتخلص من القيود وغزو أسواق الدول المضيفة؛

– استغلال شركات متعددة الجنسيات الامتيازات المالية والجمركية والضريبية التي تقدمها لها الدول المضيفة بهدف جذبها للاستثمار ؛

– استغلال الخصائص الاحتكارية المختلفة التي تتميز بها شركات متعددة الجنسيات منها الخصائص التكنولوجية، الخصائص التمويلية، الخصائص التنظيمية والإدارية والخصائص التكاملية (التكامل الرأسي الأمامي، التكامل الرأسي الخلفي).

فيما يخص الانتقادات الموجهة لهذه النظرية، يرى **روبوك سيموندس** ما يلي:[1]

– افتراض هذه النظرية معرفة شركات متعددة الجنسيات بكل الفرص للاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة ولكن هذا في الواقع العلمي غير ممكن؛

– افتراض هذه النظرية أن أفضل الاستثمارات هي الاستثمارات المملوكة بالكامل للشركات المتعددة الجنسيات دون تقديم براهين مقبولة، إذ تم استغلال المزايا الاحتكارية بهذه الشركات الأجنبية من خلال الاستثمار في الأشكال الأخرى للاستثمار.

ثانيا: نظرية الحماية.

نتيجة للانتقادات التي وجهت لافتراضات نظرية عدم كمال السوق، ظهرت نظرية الحماية والتي أقرت أن نجاح شركات المتعددة الجنسيات لا يتوقف بمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين هذه الشركات والشركات الوطنية، بل يتوقف على مدى ما تمارسه الدول المضيفة من رقابة والقوانين التي تؤثر على حرية الاستثمار وممارسة الأنشطة المرتبطة بها.

أن الطريقة التي تسمح للشركات المتعددة الجنسيات من تعظيم عوائدها في الخارج، بالاعتماد على قدرتها في حماية أنشطة خاصة مثلاً ابتكاراتها الحديثة ومجالات الإنتاج أو التسويقية ولكي تضمن عدم تسربها يستلزم عليها القيام بتنفيذ هذه الأنشطة الخاصة داخل

[1] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص72.

الشركة الأم، أو بين الشركة الأم والفروع في الدول المضيفة وذلك منعاً لتسرب المعلومات والحد من التقليد وحماية الاختراعات الجديدة لأطول فترة ممكنة وبالتالي عدم ممارستها عبر الأسواق مباشرة.[1]

ويرى **هود وينج** ضرورة احتفاظ الشركات الأجنبية بالأصول المعنوية (المعرفة أو الخبرة أو الاختراعات...الخ) التي تحقق الميزة المطلقة عوض بيعها إلى أحد الشركات الدول المضيفة وهذا من أجل تحقيق الحماية لاستثماراتها ومن ثم تحقيق أهدافها المرجوة.

يمكن للشركات المتعددة الجنسيات أن تحقق الحماية لاستثماراتها بالأساليب المتاحة الأكثر فعالية والمتمثلة في ضوابط لحماية براءات الاختراع لمختلف أنواعها على المستوى العالم، وهذا من خلال مواثيق متفق عليها والتي يقوم على تنفيذها منظمات دول تابعة لهيئة الأمم المتحدة أو المستقلة.

ومنه يمكن القول أنه لا يوجد مبرر لعملية الحماية التي تقوم بها شركات متعددة الجنسيات في الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها، حيث بهذه الإجراءات أصبحت تقلل من الضوابط وسياسة الحكومة للدول المضيفة[2].

ثالثا: نظرية دورة حياة المنتج.

تحاول هذه النظرية إيجاد تفسير قيام الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية على الخصوص والدول المتقدمة على العموم، وتبين أيضاً دوافع هذه الشركات في هذه الاستثمارات الأجنبية هذا من جهة ومن جهة أخرى توضح أسباب انتقال الابتكارات والاختراعات الجديدة خارج الدولة الأم.

يستند مفهوم هذه النظرية التي قدمها **ريمون قارنون** على أن المنتوج له دورة حياة يمر بها والتي تمر بأربع مراحل رئيسية متتابعة وهي: مرحلة إعداد المنتوج أو تقديمه، مرحلة النمو، مرحلة النضج، مرحلة التدهور.

[1] فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004، ص18.

[2] أبو قحف عبد السلام، نظرية التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص 62.

ففي المرحلة الأولى ومن أجل تقديم المنتوج يستلزم تخصيص مصاريف ضخمة للبحث والتطوير وكذا توفير اليد العاملة المؤهلة، ومنه يجب الأخذ بعين الاعتبار تكاليف هذه المرحلة ولذلك يجب إنتاج هذا المنتوج لأول مرة في الدول المتقدمة التي تملك الأسواق الكبيرة، باعتبار أن كل ما كبر حجم السوق كلما ارتفع الطلب فيه[1].

ومنه سوف تكون مرحلة نشوء هذه المنتجات في الدول ذات الطلب الفعال وبالتالي تكون مرحلة التسويق على المستوى المحلي وبفضل المعلومات المرشدة من هذه الأسواق يتم العمل على تطوير وتحسين في هذا المنتج، حيث تكون هذه التعديلات في مرحلة النمو وتدريجياً يصل إلى مرحلة النضج، حيث تستطيع الشركة في هذه المرحلة تسويق منتجاتها إلى الأسواق الأجنبية بهدف تطوير مردودية الاستثمار الدولي، ويتم في مرحلة النضج تخفيض التكاليف المتعلقة بالمنتوج ويزداد الطلب عليه ومنه فإن تحليل سلوكيات الشركات قد يؤكد على أنها تمتاز بمنتج ذي تكنولوجيا عالية مما يسمح لها بتصديره إلى الأسواق الخارجية ويتم إنتاجه في الدول المتقدمة.

عندما تفقد الشركة احتكارها التكنولوجي يصل إلى مرحلة التدهور، حيث تتميز هذه المرحلة بمعرفة دقيقة لتكنولوجيا المنتوج وشروط تسويقية من طرف الشركات الأخرى، حيث ينتقل إنتاج هذا المنتوج إلى الدول النامية الأقل تطورا أين تكون تكلفة اليد العاملة متدنية، وهذا ما يفسر قيام الاستثمار الأجنبي في هذه الدول.

من خلال هذه الممارسات العملية لشركات متعددة الجنسيات تأكد مبادئ نظرية دورة حياة المنتج الدولي، فعلى سبيل المثال نجد أن الصناعات الالكترونية مثل: الحاسبات الآلية بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية قبل انتشار إنتاجها في المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا الغربية واليابان، ثم بعد ذلك امتداد إنتاج هذا النوع من الصناعات في الدول النامية أخرى مثل: تايوان ، كوريا الجنوبية وهونغ كونغ....الخ[2].

[1] طاهر مرسي عطية، مرجع سبق ذكره، ص37.

[2] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص402.

ويمكن توضيح هذه النظرية بالاستعانة بالشكلين التاليين:

شكل رقم (02): دورة حياة المنتج الدولي – I –

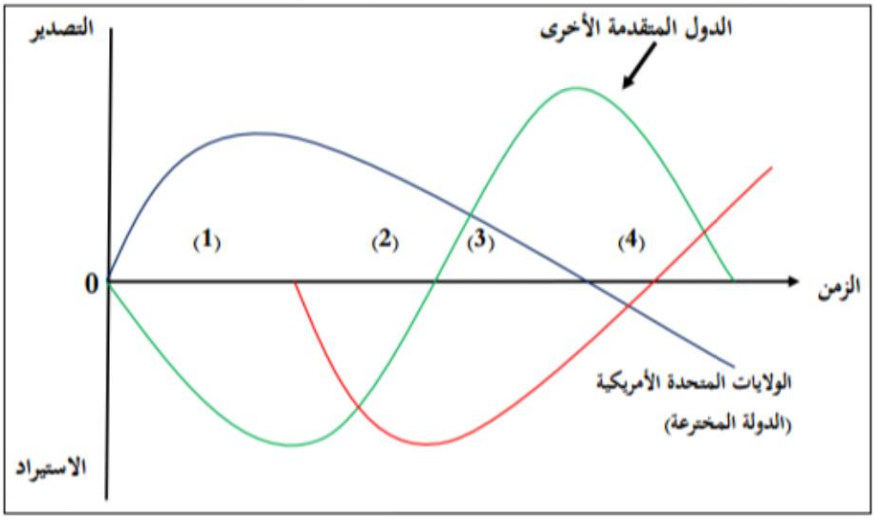

المصدر: عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص 64.

يوضح الشكل رقم (02) ثلاث منحنيات لمراحل دورة حياة منتج دولي واحد، أي أن كل منحنى يمثل دورة نفس المنتج.

الشكل رقم (03): دورة حياة المنتج الدولي – II –

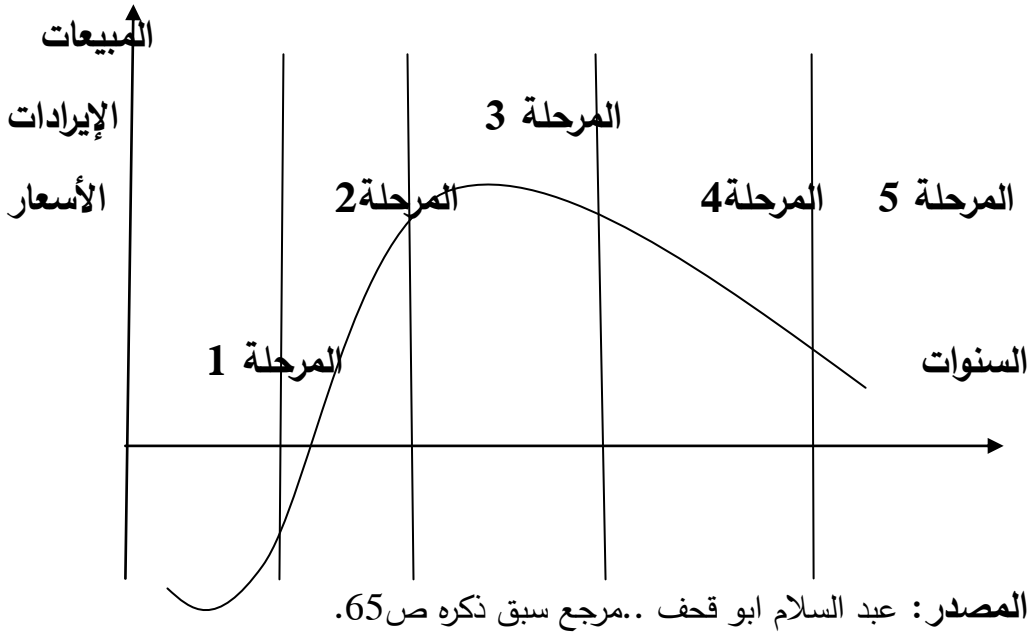

المصدر: عبد السلام ابو قحف ..مرجع سبق ذكره ص65.

مرحلة1: مرحلة البحوث والابتكارات بالولايات المتحدة الأمريكية

مرحلة2: تقديم السلعة بالسوق الأمريكي

مرحلة 3: مرحلة النمو في الإنتاج والتسويق المحلي والدولي

مرحلة 4: بداية تشبع السوق المحلي وبدأ إنتاج السلعة في الدول المتقدمة

مرحلة 5: بدأ إنتاج السلع في الدول النامية وتدهور السلعة بالسوق الأمريكي بسبب المنافسة السعرية أو الجودة ...الخ.

تتمثل أهم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية فيما يلي:

– صعوبة تطبيق مراحل دورة المنتج على جميع المنتجات وهذا نتيجة إما لصعوبة تقليد ابتكار المنتج من طرف الدول الأخرى –غير الدول صاحبة المنتج – أو إذا كان المنتج من المنتجات الفاخرة مثل سيارة الرولز ريس.

بالإضافة إلى ذلك فإن نظرية دور المنتج لم تفسر قيام الشركات المتعددة الجنسيات باختبار الاستثمار المباشر عند عقود التراخيص في الدول المضيفة، حيث اكتفت النظرية بتفسير السلوك الاحتكاري التي تقوم به الشركات المتعددة الجنسيات في الدول المضيفة، وهذا باستغلال الفروق التي تتمتع بها من حيث التكاليف، الإنتاج الأسعار أو استغلال الامتيازات الممنوحة أو لتجنب القيود الجمركية التي تفرضها الدول المضيفة على الاستيراد ... الخ [1].

رابعاً: نظرية الموقع.

إن قرار الاستثمار الأجنبي من طرف المستثمر الأجنبي مرتبط بعوامل دولية وأخرى محلية (الدولة الأم) ومن هذا المنطلق نجد نظرية الموقع تهتم بقضية اختيار الدولة المضيفة التي ستكون مركز لاستثماراتها وممارسة أنشطتها الإنتاجية أو التسويقية ... الخ والمتعلقة بالشركات المتعددة الجنسيات، وبعبارة أخرى أنها تركز على العوامل البيئة للدول المضيفة المؤثرة في قرارات الاستثمارات لشركات متعددة الجنسيات ويرى باري أن هذه النظرية تهتم بمتغيرات البيئة في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض والطلب، تلك العوامل التي تؤثر على الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية، والبحوث والتطوير ونظم الإدارة وغيرها.

[1] أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص85.

ويضيف دننج أن هذه النظرية تهتم بكل العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة ... الخ بالإضافة إلى العوامل التسويقية والعوامل المرتبطة بالسوق، أو العوامل التسويقية.

عليه فإن العوامل الأساسية لنظرية الموقع التي تؤثر على قرار شركات المتعددة الجنسيات فيما يخص الاستثمار المباشر في الدول المضيفة، هذا من جهة ومن جهة ثانية المفاضلة بين الاستثمار المباشر والتصدير لهذه الدول المضيفة وتمثلت في:[1]

***العوامل التسويقية** مثل: درجة المنافسة، منافذ التوزيع، التقدم التكنولوجي، حجم السوق، معدلات نمو السوق، رغبة في المحافظة على العملاء السابقين احتمالات التصدير لدولة أخرى....الخ .

* **عوامل مرتبطة بالتكاليف** مثل: تخفيض تكاليف نقل المواد الأولية وتوفر الأيدي العاملة وبأجور متدنية، إضافة إلى ذلك توفر رؤوس الأموال.

* **الإجراءات الجبائية** مثل: فرض القيود الجمركية المفروضة على التصدير، ونظام الحصص.

* **العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي** مثل: الامتيازات الممنوحة للاستثمار الأجنبي من قبل الدول المضيفة ومدى استقرار أسعار الصرف، الأنظمة الضريبية والقيود المفروضة على ملكية الاستثمارات الأجنبية للأجانب إضافة إلى ذلك طرق تحويل العملات الأجنبية.

* **بالإضافة إلى عوامل أخرى منها:** الموقع الجغرافي، مدى غنى أراضيها بالثروات الطبيعية، الإجراءات والقيود في عملية تحويل الأرباح إلى الدول الأم المبيعات والأرباح المتوقعة، إمكانية التهرب الضريبي ... الخ [2].

[1] أبو قحف عبد السلام، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص67.

[2] أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص403.

خامسا: نظرية الموقع المعدلة

هذه النظرية امتداد وتطوير لنظرية الموقع بحيث تساهم في إضافة بعض العوامل التي تؤثر على الاستثمارات الأجنبية، يرجع تطوير هذه النظرية إلى ربوك وسيموندس حيث اقترحا أن الأعمال والاستثمارات الدولية والأنشطة المرتبطة بها تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل:

-**المجموعة الأولى:** تشمل المتغيرات الشرطية، أما المجموعة الثانية: فهي عوامل دافعة وأخيرا تتمثل المجموعة الثالثة: في بعض المتغيرات المجموعة الحاكمة الضابطة ويمكن ذكر هذه العوامل فيما يلي:[1]

- عوامل تتعلق بأسواق الدول المضيفة غير الكاملة؛
- عوامل تتعلق بالميزة المطلقة التي تكتسبها الشركات المتعددة الجنسيات مقارنة بنظيرتها في الدول المضيفة؛
- عوامل تتعلق بأهداف الدول (الدولة الأم)؛
- عوامل تتعلق بالنشاط الإنتاجي، سواء من جانب التكاليف أو الأرباح؛
- عوامل تتعلق بحماية اختراعات الشركات المتعددة الجنسيات؛
- عوامل تتعلق بما تملكه البلدان النامية من موارد أولية؛
- عوامل تتعلق بأهداف الشركات المتعددة الجنسيات في غزو أسواق الدول النامية وذلك بالتغلب على القيود المفروضة على التجارة الدولية.

يمكن تلخيص هذه العوامل من واقع إسهامات **روبوك وسيموندس** في الجدول التالي:[2]

[1] أبو قحف عبد السلام، مرجع نفسه، ص88 .

[2] أبو قحف عبد السلام، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص 68.

جدول رقم (01): العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية.

العوامل الشرطية	الأمثلة
1-خصائص المنتوج (السلعة)	نوع السلعة، استخدامات السلعة، درجة حداثة السلعة، متطلبات الإنتاج الفنية، المالية، البشرية، خصائص العملية الإنتاجية.
2- علاقات الدول المضيفة مع الدول الأخرى	تضم النقل والاتصالات بين الدولة المضيفة والدول الأخرى، الاتفاقيات الاقتصادية، السياسية التي تؤثر على حركة أو انتقال رؤوس الأموال والمعلومات والبضائع...الخ
3- الخصائص المميزة للدول المضيفة	طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، مدى توافر المواد البشرية والطبيعية، مدى التقدم الحضاري، خصائص البيئة الاقتصادية ...الخ
العوامل الدافعة	**الأمثلة**
1-الخصائص المميزة للشركة	مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية والتكنولوجية، حجم الشركة، القدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة التهديدات والأخطار التجارية
العوامل الحاكمة	**الأمثلة**
1-الخصائص المميزة للدول المضيفة	القوانين واللوائح الإدارية، نظم الإدارة وتعين سياسات الاستثمار والحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية ... الخ
2- الخصائص المميزة للدول الأم	القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، المنافسة، ارتفاع تكاليف الإنتاج
3- العوامل الدولية	الاتفاقيات المبرمة بين الدولة المضيفة والدولة الأم المبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة.

المصدر: ابو قحف عبد السلام.مرجع سبق ذكره ص68.

من الجدول أعلاه يمكن أن نلاحظ تميز هذه النظريات حيث، يتم الإشارة في هذه النظرية إلى العوامل الدافعة لشركات متعددة الجنسيات للاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة، ترجع للدولة الأم من خلال الضمانات والحوافز التي تقدمها الدول الأم لهذه الشركات، وهذا

نتيجة للعوامل البيئية التي تعاني منها: حدة المنافسة في الأسواق المحلية، ارتفاع تكاليف العمالة...الخ

من الانتقادات الموجهة لنظرية الموقع المعدلة ما يلي:

– تعتبر هذه النظرية ملخص للنظريات السابقة وهذا من خلال كثرة العوامل التي تدفع شركات متعددة الجنسيات للاستثمارات الأجنبية حيث تم الإشارة إليها في النظريات السابقة.

– إن كثرة هذه العوامل في هذه النظرية قد تصعب للشركات المتعددة الجنسيات في اتخاذ قراراتها فيما يخص القيام بالاستثمار وممارسة نشاطاتها الإنتاجية والتسويقية في الدول المضيفة.[1]

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن عملية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من قبل البلد المضيف تعتمد على العديد من المحددات التي تحدد القرار الاستثماري وهذه المحددات تختلف باختلاف طبيعة المشروع الاستثماري وجنسية المستثمر، وعن المناخ الاستثماري المتمثل في مجمل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية المؤثرة في تدفقات رأس المال، تؤثر سلبياً أو إيجابياً في فرص نجاح المشروع الاستثماري، فعلى الرغم من الحوافز التي تقدمها الدول النامية من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أنه يلاحظ انخفاض في حجم هذه التدفقات، وهذا يعني أن التدفقات لا تعتمد على الحوافز التي تقدمها الدول بقدر ما تعتمد على محددات أخرى تؤثر على حجم ونوع هذه التدفقات، وينطوي تصنيف محددات الاستثمارات[2] الأجنبية المباشرة على ثلاثة أنواع هي: محددات إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشرة، والمحددات المتعلقة بتسيير الأعمال، والمحددات الاقتصادية ويحتوي كل نوع منها على عوامل فرعية مؤثرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

[1] أبو قحف عبد السلام، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص71.

[2] عبد الرزاق حمد حسن الحيوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص67.

وكما موضح في الشكل الآتي:[1]

شكل رقم(04): محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة[2]

المصدر: عبد الرزاق حمد حسن الحيوري.مرجع سبق ذكره ص68.

[1] عبد الرزاق حمد حسن الحيوري، مرجع سبق ذكره، ص68.

من خلال الشكل (04) يمكن أن نبين ثلاثة محددات رئيسية لها علاقة بالبعد المضيف والمستثمر وتتمثل بالآتي:

1-إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر: والتي يكون لها أثر في الاستثمارات في البلد المضيف كالاستقرار السياسي، حيث أنه كلما كان المنتج السياسي للبلد مستقر وغير خاضع للتقلبات السياسية كلما كان ذلك في صالح الشركات الاستثمارية الأجنبية وساعدها على زيادة استثماراتها.

فإذا كان النظام السياسي قائم على الحرية واحترام حقوق الإنسان وتوجد ثقة للمواطنين فيه، فهذا يساعد على خلق بيئة سياسة جاذبة للاستثمار الأجنبي، فالمستثمر الأجنبي لا يقوم باستثماراته إلا بعد أن يطمئن للنظام السياسي القائم فلا تتوقع منه القيام باستثماراته وإنشاء مشاريعه في دولة تنعدم فيها الحياة السياسية المستقرة[1].

2- التسهيلات لتسيير وإدارة أعمال المستثمرين: والتي ترتبط بحوافز الاستثمار وخدمات ما بعد الاستثمار والكفاءة الإدارية والنواحي الاجتماعية (التعليمية والترفيهية) والتقريب الذاتي (التالف مع اللغة والثقافة المحلية) كما تشمل التدابير التي تأخذها الدولة المضيفة لتسهيل أعمال المستثمرين الأجانب وتتمثل هذه الجهود بتشجيع الاستثمار وإعطاءه الحوافز المناسبة وخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار والحد من الفساد المالي والإداري المستثمري في البلدان النامية[2].

وتحسين الكفاءة الإدارية، وتوفير المرافق العامة والقضاء على البيروقراطية المنتشرة في الأجهزة الحكومية، فمثلاً بذلت البلدان الإفريقية تخفيض البيروقراطية (الروتين) وتدخل الدولة في النشاط الاستثماري وإنشاء وكالات تشجيع وترويج للاستثمار إلا أنه لا يزال الفساد المنتشر في هذه البلدان يشكل عائقاً في قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر فيها، كما أن خلق جهاز

[1] عبد الرزاق حمد حسين الحيوري ، مرجع سبق ذكره، ص69.

[2] عبد الرزاق حمد حسين الحيوري، مرجع نفسه، ص 72.

إداري كفؤ متخصص بأمور الاستثمار وخصوصاً فيما يتعلق بالتخطيط والمتابعة والترويج يعد مطلب أساسي لتحقيق مناخ استثماري وإداري ملائم.

3- المحددات الاقتصادية: يعد حجم السوق وإمكانية الوصول إليه من المحددات المهمة للاستثمار الأجنبي المباشر، فالسوق ذات الحجم الصغير لا تشجع على الاستثمار إلا إذا كان قريباً من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة ويعتمد حجم السوق على المساحة وعدد السكان والقوة الشرائية للمواطنين، ويعبر عنه بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه، فالبلد الذي يكون معدل نموه الاقتصادي مرتفع يتلائم مع أهداف الشركات الأجنبية التي تسعى لتحقيق الأرباح وإقامة المزيد من المشاريع الاستثمارية، ويكون هدف المستثمرين ليس فقط الإنتاج للسوق المحلي وإنما التصدير للأسواق الخارجية.

يعد الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه سبباً في بروز مجموعة الاقتصاديات النامية الناشئة وزيادة مقدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية باتجاهها على اعتبار أن ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي دليلاً على الاستقرار الاقتصادي في البلد وبالتالي زيادة الطلب الكلي ودخول الأفراد، ومن هنا يتضح وجود علاقة طردية بين الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي وتدفق رأس المال الخارجي.[1]

قد يتعرض المستثمر الأجنبي إلى مخاطر مختلفة في أسواق البلدان المضيفة وخاصة النامية منها، مثل مخاطر أسعار الصرف وتقلباته وخصوصاً باتجاه الانخفاض فارتفاع سعر الصرف الحقيقي يدفع بالاستثمار الأجنبي المباشر إلى الارتفاع والعكس صحيح، كما أن معدلات الفائدة تلعب دور في تدفقات الاستثمار الأجنبي فمعدلات الفائدة المنخفضة لها تأثير إيجابي في تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الأسواق المحلية.

إن توفر المواد الأولية بأنواعها المختلفة وإمكانية استغلالها وإدخالها في عمليات تصنيعية مختلفة هو العامل الأساس في تدفق رأس المال الأجنبي على البلدان النامية وكان لاهتمام بعض الشركات المتعددة الجنسية بالأجور ومستوياتها المنخفضة في البلدان النامية

[1] عبد الرزاق حمد حسين الحيوري، مرجع سبق ذكره، ص72-73.

دور في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والأجر المنخفض فكلما كان الأجر منخفضاً كلما شجع ذلك في جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد المضيف وبالعكس تسعى الشركات الأجنبية العاملة في الصناعات التي تحتاج إلى أيادي عاملة كثيفة لتصنيع المنتوج النهائي مثل صناعة المنسوجات إلى إنشاء معامل لها في الدول النامية للارتفاع من الأيدي العاملة منخفضة الأجر، وفي حالات أخرى تقرر الشركة كجزء من استراتيجياتها العالمية أن توطن المراحل التصنيعية ذات العمالة الكثيفة لجميع منتجاتها في البلدان منخفضة الأجور، على الرغم مما تقدم فإن انخفاض مستوى الأجور في البلدان النامية ليس العامل الوحيد في جذب المستثمر الأجنبي، فالمستثمرون ينظرون أيضاً إلى مستوى تعليم ومهارة العمال في تلك البلدان لأنه من السهل تدريب العمال ذوي المستوى التعليمي الجيد وإيصالهم إلى أعلى مستوى إنتاجي في مدة أقل من العمال ذوي المستوى التعليمي المنخفض وما يتعلق بالكفاءة هي أن تسعى الاستثمارات إلى تخفيض كلف عملياتها الإنتاجية وزيادة مستوى الأرباح وذلك باستخدام أساليب تكنولوجية متقدمة والاستفادة من الابتكارات العلمية الحديثة.

أن توفر الموارد الطبيعية وبأسعار مناسبة وبكفاءة عالية لا يكفي وحده لتبرير تدفق رؤوس الأموال إلى البلدان النامية إذ لابد أن يتكامل هذا العامل مع العوامل السابقة مع أوضاع سياسية مستقرة وأداة اقتصادية وسليمة وقوانين وتشريعات ملائمة، لتحقيق بيئة اقتصادية جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر[1].

المطلب الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

باعتبار أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي تلك الاستثمارات المحققة والمراقبة من طرف مستثمر أجنبي، وهذا الأخير طبعاً من خلالها يسعى إلى تحقيق أهداف معينة في البلد المضيف في المستقبل أين تتوفر حتماً الإمكانيات لذلك، ولكن مالا شك فيه أنه سوف يترتب على ذلك الاستثمارات مزايا وعيوب على البلد المعني بالاستثمارات والمستثمر (البلد) القائم به.

[1] عبد الرزاق محمد حسن الحيوري ، مرجع سبق ذكره، ص 74.

أولا: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

1-مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة:

يمكن أن تسهم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق العديد من المزايا للدول التي يتحقق فيها هذا الاستثمار وفي الدول النامية ومنها:[1]

1-أنها يمكن أن توفر فرص عمل أكبر وهو الأمر الذي تشتد حاجة الدول النامية له بشكل كبير نتيجة محدودية النشاطات الاقتصادية التي تستوعب فائض العمل غير المحدود وغير الماهر في الغالب، والإسهام في معالجة حالة البطالة الظاهرية منها والمقنعة واسعة الانتشار.

2- أنها يمكن أن تطور مجالات ذات إنتاجية أكبر نظرا لأن معظم المجالات الإنتاجية في الدول النامية تكمل بأساليب ووسائل إنتاج أكثر تطورا وحداثة وهذا يتيح لها تحقيق إنتاجية أكبر في المجالات التي تعمل فيها هذه المشروعات.

3- الإسهام في تحقيق قيمة مضافة أكبر من خلال استخدام الموارد المحلية، بسبب وجود قدر واسع من الموارد والطاقات الإنتاجية غير المستخدمة والتي باستخدامها تتحقق قيمة مضافة أكبر للدول النامية.

4- أنها ونتيجة لما سبق تحقق إنتاج أكبر ودخول أعلى، وهو الأمر الذي يمكن أن يوفر مستوى معيشي أفضل، ودرجة رفاهية أعلى.

5- يمكن أن تسهم مشروعات الاستثمار الأجنبي في توسيع الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد من خلال إعادة جزء من أرباحها المتحققة في هذه الدول في إقامة مشروعات جديدة أو توسيع المشروعات القائمة، وبذلك ترفع القدرة الإنتاجية من خلال ذلك.

6- يمكن أن تسهم مشروعات الاستثمار الأجنبي هذه في توفير عملات أجنبية للدول النامية التي تشتد حاجتها إليها، من خلال إقامة مشروعات إنتاجية يتاح إنتاجها لأغراض التصدير أو تحل محل الواردات وتخفيض الحاجة لاستخدام العملات الأجنبية لتمويل الواردات واستخدامها لتمويل واردات جديدة يمكن أن تسهم في تلبية المستلزمات الرأسمالية المستوردة التي تزيد من

[1] فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص174-175.

القدرة الإنتاجية في الاقتصاد من خلال استخدامها في إقامة المشروعات الجديدة أو توسيع المشروعات القائمة التي تمكن الاقتصاد من زيادة قدرته الإنتاجية.

7- قد تساعد في بعض الحالات على اكتساب مهارات للعاملين وقدرات إدارية وتنظيمية، وهي الحالة التي تعاني فيها من ندرة شديدة في ذلك خاصة وأن عمل هؤلاء يرتبط بأساليب ووسائل أحدث وأكثر تطورا في العمل وفي الإدارة بالشكل الذي يمكن أن تساعد معه على تحقيق ذلك[1].

2- مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول القائمة به:

-يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى المتوسط والطويل في تحسين ميزان مدفوعات الدول القائمة به.

- يسمح من الاستفادة من المواد الأولية المتوفرة في الدول المضيفة له خاصة الدول النامية التي تملك وفرة في المواد الأولية الضرورية (بترول، معادن، ..الخ) وضمان وجودها؛

- زيادة الحاجة للادخار الذي يسمح بتكوين رؤوس الأموال الضخمة التي توجهها الدول المتقدمة على التوسيع في استثماراتها المباشرة في الدول المستقبلة له بغية تحقيق التراكم؛

- فإن الاستثمار الأجنبي المباشر دخول رؤوس الأموال على المدى المتوسط والطويل في صيغة عوائد وأرباح تحولها القائمة به من الدول المضيفة له؛

- اكتساح الأسواق المحلية الواسعة والتابعة للدولة المستقبلة للاستثمار والتي تفتقد المنافسة المحلية.[2]

ثانياً: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

1-عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة له:

- إحداث اختلال في ميزان المدفوعات على المدى الطويل من جراء تحويل الأرباح والفوائد على الخارج عدم الأخذ بعين الاعتبار الأهداف التي تطمح الدولة المستقبلة له في تحقيقها كالإنتاج والاستهلاك وهذا راجع إلى التحويل المحلي للمنتجات الأساسية المصدرة

[1] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 176.

[2] بوهنتالة نصر الدين، دور الإصلاحات المصرفية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2014-2015، ص20.

– التدخل في شؤون الداخلية وكذا المساس بالسيادة الوطنية من خلا السيطرة على القطاعات الإستراتيجية والتأثير عليها وما يترتب عليها من أثار سياسية سلبية على المستوى المحلي والدولي.[1]

– تكريس مبدأ " التقسيم الدولي للعمل " القائم على التخصص في تصدير المواد الأولية مما يتسبب في تدهور نسب الأسعار الدولية وكذلك استبعاد ومنع القطاعات الإنتاجية الأخرى من التطور التقني.

2-عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول القائم به:

– القيود الصارمة التي تفرضها الدول المستقبل للاستثمار الأجنبي المباشر تعيق التوظيف أو التصدير وحتى عملية تحويل الأرباح؛

– الأخطار غير التجارية المتعلقة بالتصفية الضرورية أو الإجبارية الناتجة من فعل عدم الاستقرار السياسي (الحرب الأهلية، الأزمة السياسية، الأزمات الاجتماعية ...الخ) في الدول المستقبلة له؛

– التأثير السلبي على ميزان المدفوعات في الأجل المتوسط والذي يعود سببه أساساً في تسرب رؤوس الأموال وخروجها في الأجل القصير؛

– تضييع فرص العمل في الأسواق المحلية كما أن عملية نقل الإنتاج تتم خارجياً؛

– احتمال حصول التعارض في المصالح بين المستثمرين الأجانب والبلد المستقبل خاصة فيما يخص الاستثمار المشترك وقد يسعى الطرف المحلي الوطني بعد فترة زمنية معينة إلى إقصاء الطرف الأجنبي من مشروع الاستثمار وهذا يعني ارتفاع درجة الخطر غير التجاري.[2]

[1] بوهنتالة نصر الدين، المرجع نفسه، ص21.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

خلاصة الفصل الأول:

تناولنا في هذا الفصل الإطار المفاهيمي العام لهذه الدراسة حيث افتتحنا المبحث الأول الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد أنواع الاستثمار التي تسعى السياسة الاستثمارية للحكومة إلى جلبه واستعرضنا مجموعة التعاريف التي قدمها بعض الباحثين الاقتصاديين والمنظمات والهيئات الدولية، ثم مميزاته وأنواعه، كما ركزنا أيضاً على دوافع وحوافز الاستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الثاني فخصصناه حول نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر ونظرا لأهميته قدمت العديد من النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر والتي في نظرنا مكملة لبعضها البعض وأن كل نظرية قد تناولت جزء أو أجزاء هذا الاستثمار، فتؤثر كل تدفقات الأجنبي المباشر العديد من المحددات سواء على مستوى المستثمرين الأجانب أو على مستوى الدول المضيفة وتوفر المحددات الاقتصادية الملائمة بجانب حزمة من الحوافز والتسهيلات الممنوحة في الدول المضيفة تلعب دورا معتبرا في جذب المستثمرين الأجانب للاستثمار في تلك الدول.

كما يجب على الدولة المضيفة تعظيم المزايا وتقليص المخاطر التي قد تنجم عن الاستثمار الأجنبي المباشر لاعتباره من الأمور الأساسية التي يجب مراعتها قبل اتخاذ أي قرار، حيث أنه مثلما يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابياً يمكن أن يؤثر سلباً إن لم يحسن التعامل معه.

الفصل الثاني

تمهيد:

تعد الجزائر من بين البلدان التي رغبت في الاندماج في الاقتصاد العالمي وذلك من خلال توجه اهتماماتها في مواكبة التغيرات العالمية، وهذا بتطبيقها لبرامج الإصلاح الهيكلي بغية تهيئة المناخ الملائم باستقطاب الاستثمارات الأجنبية ومن بين الإصلاحات التي قامت بها نجد قوانين تخص الاستثمار والتي تحمل في طياتها جملة من الضمانات والتحفيزات تهدف من خلالها إلى جذب أكبر قدر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا للدور الكبير الذي يلعبه هذا الأخير في النهوض بالاقتصاد وتحقيق التنمية، من هذا المنطق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية كما يلي:

المبحث الأول: مناخ الاستثمار في الجزائر؛

المبحث الثاني: تطور نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛

المبحث الثالث: مزايا ومعوقات وأفاق الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

المبحث الأول: مناخ الاستثمار في الجزائر

إن الجزائر تبذل جهود مستمرة لتهيئة وخلق مناخ استثماري ملائم لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية فقد صدرت عدة قوانين وتشريعات مرتبطة بذلك لاسيما في فترة التسعينات والألفية الثالثة وصاحب إصدار هذه القوانين إنشاء عدة هيئات عمومية من أجل تسهيل عمليات الاستثمار الأجنبي ولهذا سوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: التطور التاريخي لقوانين الاستثمار في الجزائر؛

المطلب الثاني: الهيئات المكلفة بترقية وتطوير الاستثمار في الجزائر.

المطلب الأول: التطور التاريخي لقوانين الاستثمار في الجزائر.

عرفت الجزائر تطور قوانين وتشريعات الاستثمار منذ الاستقلال إلى عدة مراحل وهي كالتالي:

اولا: قوانين فترة التسعينات.[1]

تبنت الجزائر في هذه الفترة قانونان أولهما في سنة 1990م متعلق بالنقد والقرض، والثاني سنة 1993 متعلق بجذب المستثمرين، وهما أول قانونين يعبران عن رغبة الإدارة الجزائرية في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

1- قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض:

تم إصدار قانون 90-10 من أجل تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال حيث نصت المادة 183 على أنه:" يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتحويل أية نشاطات اقتصادية غير مخصصة للدولة أو المؤسسات المتفرعة عنها أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني". كما قام بإلغاء قانون 82-13 و 83-13 اللذان حددا نسبة الشراكة المختلطة (51%، 49 %) ومنه فتح الأبواب ولكل أنواع المساهمات الأجنبية في رأس المال، إضافة إلى ذلك رد الاعتبار إلى البنك المركزي والبنوك

[1] سحنون فاروق، قياس بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، قسم التسيير، كلية الاقتصاد، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010، ص46-47.

التجارية وذلك بفضل عمليتي الإصدار والإقراض ومنه ظهور البنوك التجارية كمؤسسات إقراض ودورها في عملية تمويل القطاع العام والخاص دون تميز.

تتمثل المبادئ التي تضمنها قانون النقد والقرض ما يلي:

- حرية الاستثمار غير أن هذا القانون حدد قطاعات حكر للدولة والهيئات التابعة لها وإلى جانب ذلك وضع شروط لتدخل الرأسمال الخاص؛
- تحديد الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية والتي وقعت عليها الجزائر؛
- حرية تحويل رؤوس الأموال وذلك بتقديم طلب إلى بنك الجزائر للتأشيرة عليه وذلك بعد مرور 60 يوما؛
- تبسيط عملية قبول الاستثمار، يخضع ذلك إلى الرأي بالمطابقة حيث يقدم الطلب إلى مجلس النقد والقرض لينظر في ملفه خلال شهرين من تقديمه مع إمكانية الطعن في حالة الرفض أمام الفرقة الإدارية للمحكمة العليا.

إن لقانون النقد والقرض أثار إيجابية منها: خلق وترقية مناصب الشغل وتأهيل الإطارات والعمال وتشجيع على الاستقلال ونقل التكنولوجيا وتوازن سعر الصرف.

2- قانون الاستثمار لسنة 1993:

لقد جاء هذا القانون بهدف إتمام رغبة الجزائر في ترقية الاستثمار والتي بدأت منذ سنة 1988 حيث يعتبر قانون 1993 أول قانون يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا من أجل إنجاح عملية الإصلاحات الاقتصادية إذ بهذا القانون تم إلغاء جميع القيود التي ميزت قانون 82-13 و 86-13 واستبعاد كل معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر لسواء كانت مباشرة أو على أساس شراكة مختلطة وقد جاء في هذا القانون:

- مبدأ المساواة وعدم التمييز بين المستثمرين العموميين أم الخواص محليين أم أجانب؛
- إنشاء وكالة ترقية الاستثمار ودعمها ومتابعها؛
- مبدأ حرية الاستثمار؛

– التخفيض من اطر تدخل الدولة يمنح بعض الامتيازات الجمركية والجبائية والمالية مع إزالة نظام الاعتماد؛

– ضمان تحويل رؤوس الأموال القابلة للاستثمار والفوائد الناجمة عنها.

لقد تابعت صدور القوانين والمراسيم والتشريعات بعد 1993م المهيئة لمناخ الاستثمار في الجزائر من أجل جلب رؤوس الأموال الأجنبية والوطنية حيث تتمثل في:

3- المراسيم الرئاسية:

– المرسوم الرئاسي رقم 95-345 المؤرخ في 30-10-1995 والخاص بالمصادقة على الاتفاقيات المتضمنة إحداث بالوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

– المرسوم الرئاسي رقم 95-316 المؤرخ في 30-10-1995 والخاص بالمصادقة على تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورى بالدول الأخرى.

– المرسوم الرئاسي رقم 95-306 المؤرخ في 7-10-1995 والخاص بالمصادقة على الاتفاقية الموحدة للاستثمار لرؤوس الأموال العربية في الدول العربية.

– المرسوم الرئاسي رقم 98-334 المؤرخ في 26-10-1998 والخاص بالمصادقة على انضمام الجزائر إلى الشركة العربية للاستثمار.

4- المراسيم التنفيذية:

– المرسوم التنفيذي رقم 95-93 المؤرخ في 25-03-1995 ويهدف إلى إطار ترخيص للمستثمر الأجنبي بتحويل مبلغ أصل استثماراته وأرباحه.

– المرسومين التنفيذيين رقم 97-319 و 97-320 الصادرين في 24-08-1997 اللذان يهدفان إلى إنشاء الشباك الوحيد من أجل إزالة الصعوبات التي تعيق المستثمر الأجنبي.

رابعا: قوانين الاستثمار لفترة ما بعد سنة 2000.

لقد بذلت الجزائر مجهودات في تطبيق مجموعة من الإجراءات بهدف تحسن البيئة الاستثمارية.

1- الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 الذي يتعلق بتطوير الاستثمار:

لقد تضمن هذا القانون ما يلي:

- زيادة الحوافز الممنوحة للمستثمرين خاصة الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية؛
- ضمان تحويل رأس المال المستثمر والأرباح الناتجة عن التنازل أو التصفية؛
- تم إنشاء بموجب الأمر 01-03 كل من المجلس الوطني للاستثمار وفق المرسوم التنفيذي على رقم 01-282 المؤرخ في 21-09-2001 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وفق المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 24 -09-2001؛
- إنشاء صندوق لدعم الاستثمار.

2- الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض:

من بين أسباب صدور هذا القانون ما يلي:

- الانفتاح على العالم الخارجي من خلال حرية التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ارتفاع المديونية العمومية الداخلية والخارجية؛
- مراقبة البنوك والمؤسسات المالية.

من أهداف هذا الأمر ما يلي:

- الفصل بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض وهذا من أجل قيام بنك الجزائر بمهامه في أحسن الظروف؛
- خلق جو من العلاقات بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي؛
- حماية أفضل للبنوك والساحة المالية والادخار العمومي.

3- قانون المحروقات رقم 05-03 المؤرخ في مارس 2005.[1]

[1] سحنون فاروق، مرجع سبق ذكره، ص51.

إن قانون المحروقات المعدل من أهم القوانين التي صدرت لحد الآن وهذا من خلال أثاره الإيجابية على التنمية والاستثمار ومن أسباب هذا القانون:

- تنويع صادرات هذا القطاع وبالتالي زيادة مداخيل الدولة؛
- زيادة مناصب شغل جديدة؛
- زيادة استغلال المجال الطاقوي والموارد المائية وبالتالي فتح العزلة على المناطق المحرومة لسكان الجنوب وذلك بإنشاء شبكة توزيع الغاز والمحطات تحلية المياه ومن أثاره الإيجابية؛
- تغير الأوضاع التي تعاني منها الدولة كالبطالة وهشاشة اقتصادها وقلة الاستثمارات الأجنبية ونقص التكنولوجيا حيث يكون هذا التغير بالإنعاش الاقتصادي الذي يوفره استغلال الثروات الطبيعية.

المطلب الثاني: الهيئات المكلفة بترقية وتطوير الاستثمار.

في إطار المحافظة على حقوق المستثمرين وتمكينهم من ممارسة أنشطتهم بكل حرية أسست هيئات إدارية تهتم بتطوير مشاريع الاستثمار والتي تضمن حصول المستثمرين على مزايا والضمانات المتاحة ولعل أهمها ما يلي:

أولا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).

بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01-03 والمتعلق بتطوير الاستثمار جاءت ANDI لتطوير الاستثمار لتحل محل الوكالة الوطنية لدعم ومتابعة الاستثمار سابقاً APSI في 20 أوت 2002، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تعنى بخدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب بحد سواء، وتعتبر هذه الوكالة خصوصاً في الجزائر التي تشهد تحولات اقتصادية عميقة باتجاه اقتصاد السوق والانفتاح على رأس المال الخاص ضمن إطار إعادة هيكلة الإدارة الأساسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة والترويج لها واستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ترتبط إدارياً بصفة مباشرة برئاسة الحكومة، ومهمتها تسهيل الاستثمار وتبسيط الإجراءات إلى أقصى الحدود الممكنة اتجاه المستثمر، وكذا التعريف بفرص الاستثمار في

الجزائر، كما أنها تجسد تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي وتحرير الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية من خلال مساعدة المستثمرين على إنجاز مشاريعهم وتوفير كل المعطيات لهم خاصة إذا ما تعلق الأمر بالمحيط الاقتصادي ومناخ الاستثمار والعمل على تطوير وترقية مجالات وأنماط أخرى جديدة التي ينطوي عليها الاستثمار وضمن هذا الإطار فهي تتولى المهام التالية:

- تزويد المستثمر بكل الوثائق الإدارية الضرورية لإنجاز الاستثمار؛
- تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفض منحه إياها؛
- ترقية الاستثمارات وتطويرها واستقبال المستثمرين الأجانب والمحليين ومساعدتهم؛
- تسهيل الإجراءات التأسيسية للمؤسسات؛
- تسيير ودعم المزايا المرتبطة بالاستثمار وصناديق دعم الاستثمار لتطويره؛
- التأكد من احترام الالتزامات التي يعتمد بها المستثمر خلال مدة العقد.

ثانيا: المجلس الوطني للاستثمار.

يعتبر هذا المجلس من التحديات الكبرى للمرسوم 2001 وهو جهاز جديد يحمل تحت وصاية رئيس الحكومة ويقوم هذا الجهاز بالمهام التالية:

- اقتراح التدابير الأساسية التي من شأنها أن تطور الاستثمارات وهذا بوضع إطار عام لخطة الاستثمارات طبقا لما تحدده المادة الأولى من الأمر 01-03؛
- إبداء موافقته الإلزامية فيما يخص الاتفاقيات التي تبرمها الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمارات لحساب الدولة والمستثمر كما يحدد المزايا التي تستفيد منها الاستثمارات التي يمنحها التشريع الجديد ويفصل فيها؛
- دراسة طلبات منح المزايا بعد ما يتحقق من توفر الشروط اللازمة لذلك وإصدار القرار بمنح هذه المزايا؛
- رفع تقارير إلى مصالح الحكومة تتضمن اتجاهات الاستثمار وتنمية والتدابير الضرورية لدعمه وتشجيعه ودراسة الصعوبات التي تواجه المستثمرين واقتراح الحلول المناسبة؛

– إبداء رأيه في المسائل التي تحال إليه من طرف الجهات المعنية بالاستثمارات فيما يخص تفسير أغراض قانونية تعنى بالاستثمارات كما يتلقى اقتراحات للمستثمرين الأجانب وبحثها وتقديم توصيات إلى مصالح الحكومة من أجل دراستها واتخاذ القرارات بشأنها.

ثالثا: الشباك الوحيد اللامركزي.

أحدث هذا الشباك من أجل رفع العوائق البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب ثم إنشاء الشباك الواحد (one-stop-shap) كجهاز مركزي لتوفير أفضل التسهيلات لعملية الاستثمار.

يتكون هذا الشباك من مختلف مكاتب ممثلي الهيئات والمؤسسات المعنية بالاستثمار وعبر هذا الشباك فإن الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار (ANDI) تقوم بإبلاغ المستثمرين بقرار منح المزايا في أجل أقصاه 30 يوماً، كما تسلم كل الوثائق المطلوبة قانوناً لإنجاز الاستثمار ويخضع التماس خدمات الشباك الوحيد كجهاز لا مركزي لإدارة المستثمرين باستثناء إيداع تصريح الاستثمار وطلب المزايا وإنشاء هذا الجهاز من أجل تأمين سهولة عمليات الاستثمارات وهو المخاطب الوحيد للمستثمرين.[1]

المبحث الثاني: تطور نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة من 2010-2017

[1] بوهنتالة نصر الدين، دور الإصلاحات المصرفية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، شهادة الماستر، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص101-103.

إن تحسين مناخ الاستثمار في أي بلد ينعكس بشكل مباشر على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لهذا البلد، لذلك كان من الطبيعي أن يسجل لهذا النوع من الاستثمار تدفقات ضعيفة إلى الجزائر بسبب تأزم الوضع الاقتصادي والأمني خلال الفترة الممتدة بين منتصف الثمانيات ومنتصف التسعينات من القرن الماضي، لكن مع توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق وتحسين الوضع الأمني بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في تزايد واستطاعت الحكومة من خلال الحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب أن توجه مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاعات عديدة ومن بينها قطاع النقل الذي عرف تأخرا مقارنة بالدول المتطورة وبعض الدول النامية.

لذلك سوف نتناول في هذا المبحث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر مع الإشارة إلى التدفقات وكذا توزيعها القطاعي والجغرافي.

المطلب الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من 2012-2017

المطلب الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من 2012-2017

رغم المرسوم التشريعي الخاص بترقية الاستثمار الذي تبنته الجزائر عام 1993م، إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر سجل حجم تدفقات ضعيف خلال فترة التسعينات لعل من أهم أسبابها مشكلة العشرية السوداء وكذا بداية الإصلاح الهيكلي كل هذا قلص من حجم الاستثمار سوى الاستثمار في قطاع المحروقات لكن بداية من الألفية الثالثة بدأ يتجلى التحسن في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ويمكن ملاحظة ذلك من خلال المنحنى التالي:

الشكل رقم (05): تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2012-2017)

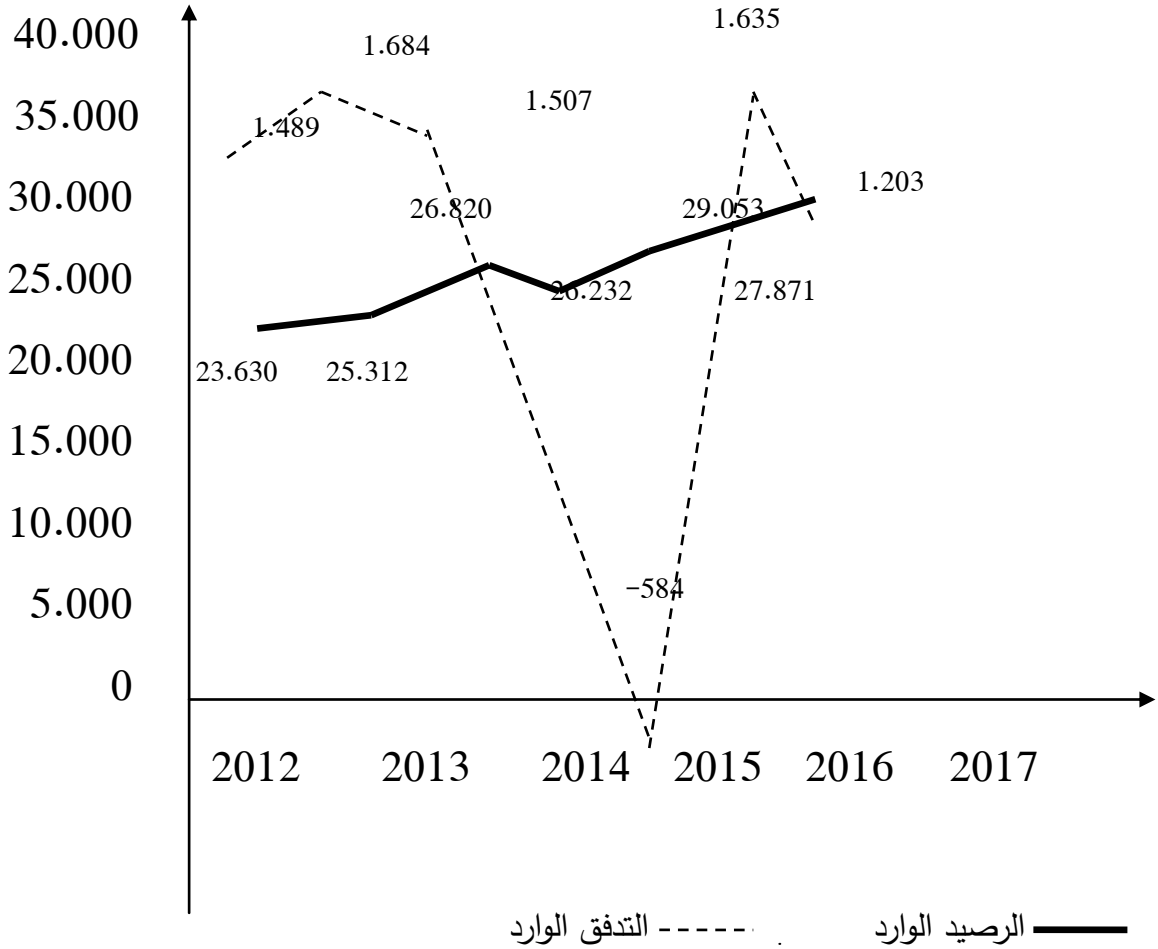

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية المؤسسة، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت 2018، ص60.

لم تعرف الفترة (2012-2017) تغيرات كبيرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، حيث عرفت هذه الفترة زيادة في التدفقات السنوية ولو بنسب قليلة باستثناء سنة 2015 التي عرفت تراجع مقارنة بالسنة السابقة بسبب انخفاض اسعار البترول، وبلغ معدل نمو التدفقات (22%) خلال سبعة سنوات، ارتفعت من 23.63 مليون دولار سنة 2012 إلى 29.05 مليون دولار سنة 2017.

المطلب الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر.

وفقاً للإحصائيات المتوفرة حول نصيب كل قطاع اقتصادي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر والتي تعد نوعاً ما شحيحة خاصة الحديثة منها موضحة في الجدول رقم (02) والذي يخص الفترة (2002-2017).

الجدول رقم (02): التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2012-2017).

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	13	%1,44	5,77	%0,23	641	%0,48
البناء	142	%15,76	82,59	%3,28	23928	%17,91
الصناعة	558	%61,93	2050,28	%81,37	81413	%60,95
الصحة	6	%0,67	13,57	%0,54	2196	%1,64
النقل	26	%2,89	18,97	%0,75	2407	%1,80
السياحة	19	2,11	128,23	%5,09	7656	%5,73
الخدمات	136	15,09	130,98	%5,20	13842	%10,36
الاتصالات	1	0,112	89,44	%3,55	1500	%1,12
المجموع	901	%100	25199,83	%100	%133583	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حصيلة الاستثمار المنجزة في الفترة (2002-2017)، www.andi.dz تاريخ الاطلاع: 2019/05/14.

سعر الصرف=0000دينار جزائري

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر قد توزعت بشكل غير متوازن على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني حيث استحوذ قطاع الصناعة على النسبة الأكبر والتي بلغت 61.93%، وبعده قطاع البناء بنسبة 15.76% من إجمالي قيمة المشاريع المقامة وذلك بسبب ارتفاع مردودية هذين القطاعين لدى الشركات الأجنبية على المدى القصير، ولم تحظى باقي القطاعات إلا بنصيب متواضع رغم أهميتها مثل قطاع الفلاحة وقطاع الصحة، ذلك أن هذه القطاعات التي لا يحقق فيها الربح إلا على المدى الطويل وهو الأمر الذي يتجاهله المستثمرين الأجانب لذلك نجد قطاع الفلاحة لا يمثل سوى 1.44% من إجمالي الاستثمارات المحققة ناهيك عن قطاع السياحة الذي يعتبر راكدا بالكامل.

الشكل رقم (06): التوزيع القطاعي لعدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2017).

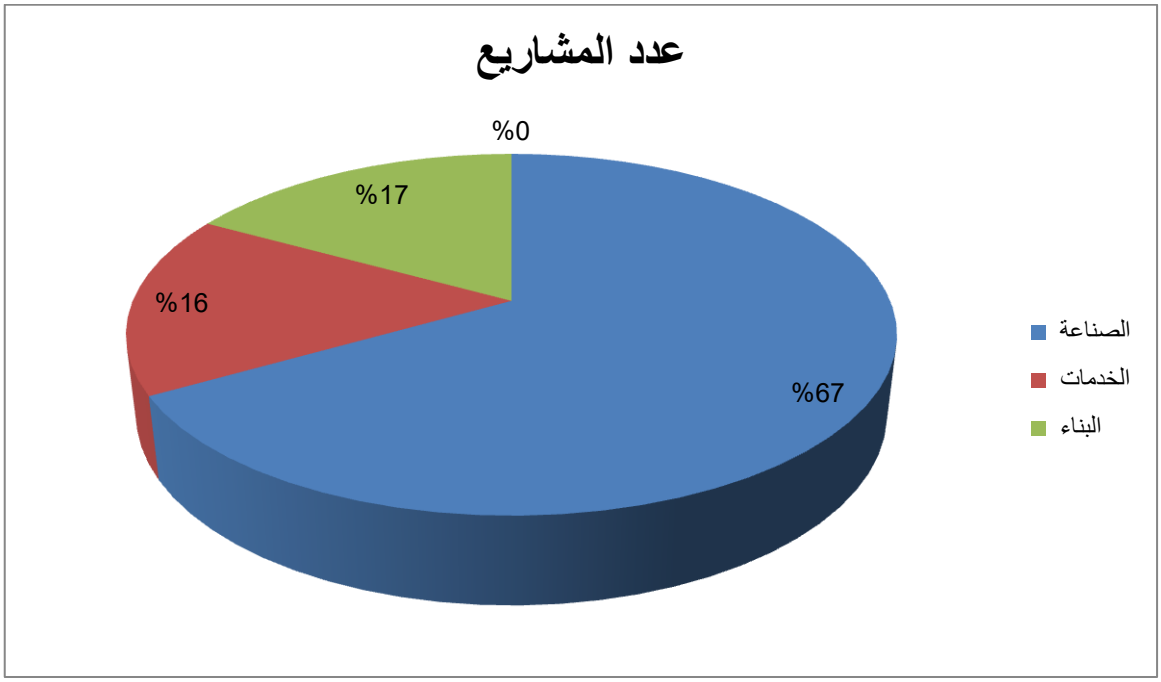

– أما بالنسبة للقيمة فقد احتلت الصناعة المرتبة الأولى تليها الخدمات ثم السياحة.

– أما بالنسبة للقيمة فقد احتلت الصناعة 81.37 % تليها الخدمات 5.20 % ثم السياحة 5.09 %.

أما فيما يخص مناصب الشغل احتلت الصناعة المرتبة الأولى بـ60.95% ثم البناء بنسبة 17.91% ثم الخدمات 10.36 %.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي في الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

في هذا السياق سيتم التوزيع الجغرافي لمصدر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب الأقاليم ثم عرض أهم الدول المستثمرة، في الجزائر وأكبر الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر وذلك بما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (03): توزيع الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017.

الأقاليم المستثمرة	القيمة (مليون دولار)	%
أسيا والمحيط الهادئ	6965	48,7
أوربا	6384	44,7
إفريقيا	554	3,9
الشرق الأوسط	317	2,2
أمريكا الشمالية	59	0,4
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	13	0,1

المصدر:مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2018 ، ص61.

من خلال الجدول يتضح أن أكبر الأقاليم استثمارا في الجزائر هي دول أسيا والمحيط الهادئ بنسبة 48.7% تليها الدول الأوربية بمقدار إجمالي 44.7% وسجلت كل من إفريقيا 3.9 % ثم الشرق الأوسط بمقدار 2.2 % ثم دول أمريكا والبحر الكاريبي بـ0.5%.

أما من حيث أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017 موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم(04): أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017.

الدولة	القيمة (مليون دولار)	عدد المشاريع	عدد الشركات
الصين	3539	10	5
سنغافورة	3151	3	1
إسبانيا	2565	10	6
تركيا	2313	4	4
ألمانيا	380	7	7
جنوب إفريقيا	350	1	1
فرنسا	330	12	10
سويسرا	330	4	4
إيطاليا	232	1	1
المملكة المتحدة	212	2	2
أخرى	892	28	24
الإجمالي	14293	82	69

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،الكويت،2018، ص61.

حيث تصدرت الصين المرتبة الأولى من حيث حجم استثماراتها المجسدة في الجزائر والمقدرة بـ3539 مليون دولار وعدد المشاريع 10 خلال الفترة الممتدة من 2013 و 2017 تليها سنغافورة في المرتبة الثانية بـ2565 وعدد المشاريع 10 ثم كل من تركيا وألمانيا وجنوب إفريقيا وفرنسا بـ:

2313 و380 و 350 و330 على التوالي وكل من سويسرا وإيطاليا والمملكة المتحدة بـ 330 و 232 و 212 على التوالي وكذا دول أخرى والمقدرة بـ 892 مليون دولار بإجمالي مشاريع 28 مشروع.

جدول رقم (05): أهم 5 شركات مستثمرة في الجزائر ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017.

الشركة	البلد	القيمة (مليون دولار)
China state construction engineering corporation	الصين	3300
Indarsma	سنغافورة	3151
Grupo artiz construccion y seruicios del Mediterraner	إسبانيا	2209
Tosyali Halding	تركيا	1397
Taypar tekstil	تركيا	900

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت2018، ص61.

بالنسبة لترتيب أكبر الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر فتحتل الشركة الصينية (China state construction engineering corporation) بتكلفة تقدر بـ3.300 مليون دولار والمختصة في الإنشاء والتعمير والمرتبة الثانية الشركة السنغافورية Indarsma بتكلفة 3.151 والثالثة الشركة الإسبانية بـ2.209 والرابعة الشركة التركية Tosyali Halding والخامسة شركة Taypar tekstil بـ 900 مليون دولار.

المبحث الثالث: مزايا ومعوقات وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

من أجل تحقيق مساعي برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي قامت الجزائر وبابتداء من سنة 1992م بوضع حوافز وتسهيلات على قانون تشجيع الاستثمار بإصلاح النظام الضريبي وتحسين مناخ الاستثمار، فلعبت الحواجز والضمانات دورا كبيرا في استقطاب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات وفي هذا العنصر سوف يتم التطرق إلى المزايا والحوافز وكذا معوقات وأفاق الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

المطلب الأول: مزايا والحوافز والضمانات الممنوحة للمستثمرين الأجانب.

شكل قانون الاستثمار لسنة 1993 نقطة تحول أساسية في مسيرة الاقتصاد الجزائري حيث تضمن هذا القانون مجموعة من الحوافز والإعفاءات الجبائية الضريبية والجمركية التي تجعل المستثمر الأجنبي يميل للاستثمار في الجزائر ولعل من أهم الامتيازات والحوافز والضمانات ما يلي:[1]

أولا: حرية الاستثمار:

حيث تنص المادة 03 من الأمر 06-08 على أن الاستثمارات تنجز في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة، كما تستفيد هذه الاستثمارات بقوة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها ومنه يتميز هذا التشريع عن التشريعات السابقة، لأنه لا يميز القطاعات الإستراتيجية والحيوية عن باقي القطاعات الأخرى حيث أعطى للمستثمر سواء محلي أو أجنبي الحرية التامة في الاستثمار في أي قطاع وللاستفادة من مزايا هذا الأمر يشترط التصريح بالاستثمار أمام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

[1] سحنون فاروق، مرجع سبق ذكره ،ص 76-77

ثانيا: مبدأ تثبيت النظام القانوني الخاص بالاستثمارات وتسيير الإجراءات:

يقصد بهذا المبدأ هو الحفاظ على الإطار التشريعي الذي تم فيه إبرام الاتفاقية، لأن أي تغير فجائي للتشريعات قد يضيع على المستثمرين فرص تحقيق ربح ولضمان الدولة عدم تطبيق التشريعات الجديدة على الاستثمارات التي تشرع في إنجازه تنص المادة 15 من الأمر 01-03 والتي تقتضي بأن لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر إلا إذا طلب المستثمر ذلك بصراحة.

ثالثا: ضمان التحويل الحر لرأس مال وعائداته.

هذا ما نصت عليه المادة 31- من الأمر 01-03 على أنه تستفيد الاستثمارات المنجزة انطلاقا من مساهمة في رأس المال بواسطة عملة صعبة حرة التحويل يسعرها بنك الجزائر بانتظام ويتحقق من استيرادها قانوناً من ضمان تحويل رأس المال المستثمر والعائدات الناتجة عنه كما يشمل هذا الضمان المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل أو التصفية حتى وإن كان المبلغ أكبر من رأس المال المستثمر في البداية، إضافة إلى ما سبق هناك مزايا وحوافز أخرى:

- تخفيض الرسوم الجمركية على تجهيزات الإنتاج؛
- إلغاء الرسم على القيمة المضافة للسلع والخدمات الداخلية في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من رسوم نقل الملكية.

هناك مزايا خاصة بالنسبة للاستثمارات التي لها أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الجزائري أو التي تستحمل (تكنولوجيا عالية) ومنها:

- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة قدرها 0.2% بدلا من 0.5% فيما يخص عقود التأسيس وزيادات في رأس المال؛
- الإعفاء لمدة 10 سنوات من الانطلاق الفعلي للنشاط من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي وهو الأرباح الموزعة ومن الدفع الجزائي ومن الرسم على النشاط المهني؛

– الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار؛

ولغرض تكريس الثقة أكثر للمستثمرين سواء أجانب أو محليين لجأت الحكومة إلى صياغة مجموعة من الضمانات بغية حماية الاستثمار الأجنبي المباشر منها:

– عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها؛

– عدم جواز تطبيق الأشكال التصفية.

إضافة إلى ذلك تم إصدار أمرين يتعلقان بتطبيق مبدأ التحكيم الدولي في عقود الاستثمارات وهما:

– الأمر رقم 95–05 المؤرخ في 24 ديسمبر 1995 والمتعلق بالمصادقة على معاهدة الانضمام إلى الوكالة الدولية للاستثمار؛

– الأمر الثاني رقم 95–04 المؤرخ في 24 ديسمبر 1995 والمتعلق بالمصادقة على الاتفاقية الدولية الخاصة بتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات فهي تقوم بين الدول ورعايا الدول الأخرى.

المطلب الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

على الرغم من وضوح التوجهات الكبرى للاقتصاد الوطني وتحقيق بعض النتائج الإيجابية فيما يخص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر إلا أنه لا يزال هناك عقبات تحول دون استقطاب المستثمرين الأجانب نذكر منها:

أولا: مشكلة العقار:

والمرتبطة بالمشاكل التالية:

1- عدم وجود سوق عقارية منظمة:

يرى الخبير الاقتصادي المدير العام لمؤسسة إعادة التمويل الوطني "عبد القادر بلطاس" أن المشكلة الرئيسية للعقار في الجزائر تعود إلى عدم وجود سوق عقارية منظمة والتي تتجلى مظاهرها في:[1]

- نقص تجهيز الأراضي الموجهة للاستثمار بحيث توجد بعض الأراضي الممنوحة للمستثمرين غير المستفيدة من المنافع العامة كالطرقات والمياه والغاز والكهرباء نظرا لعدم توفر السلطات المحلية على الميزانية اللازمة لإقامة الأشغال الخاصة بهذه المنافع؛

- نقص الأراضي التي تتوفر على عقود الملكية.

2- ظهور المضاربة الواسعة والمنظمة:

تمارس العديد من المصالح على استغلال المضاربة في العقارات من بين هذه الآليات استغلال الفرق بين السعر الحقيقي للعقار وسعر الدولة المدعم لبعض فئات المجتمع بحيث تقوم هذه الجماعات بعد الحصول على العقار بطرق غير مشروعة بإعادة بيعه بسعر يفوق السعر الأصلي.

3- طول الفترة الزمنية التي يستغرقها قرار منح العقار:

التي قد تصل أحيانا إلى سنة.

4- ضعف عملية التسيير العقاري:

حيث اظهرت العديد من التحقيقات المنجزة حول مسالة العقار في الجزائر الى وجود عدد كبير من الاراضي غير مستغلة .الا ان الازمة ليست في العقار بقدر ماهي مشكلة ضعف في التسير والتنظيم في المجال العقاري.

ثانيا: مشكلة التمويل:

1- معوقات المنظومة البنكية:

تتمثل في ما يلي:

[1] قدوري نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص160.

– نقص الكفاءة المهنية لدى البنكيين فيما يتعلق بالطرق الحديثة لتسيير القروض وتقييم المخاطر؛

– رداءة نظام المعلوماتية البنكية وبطئ أنظمة المدفوعات؛

– طول مدة دراسة ملف منح القرض؛

– صعوبة الحصول على التمويل طويل الأجل؛

– ضعف رأس مال البنوك العاملة في الجزائر.

2- معوقات سوق الأوراق المالية:

تعتبر سوق الأوراق المالية الجزائرية من أسوء البورصات على المستوى العالمي بسبب النقص الذي تعرفه على جميع المستويات، فمن جهة تعاني من قلة الشركات المدرجة ضمنها(مؤسستين فقط) ومن جهة أخرى تعاني من محدودية الوسائل المتداولة فيها بالإضافة إلى يومان للتداول فقط وأسبوع لتتم عملية المقاصة.[1]

ثالثا: غياب سياسة واضحة لعملية الخوصصة :

أظهرت تجارب الدول النامية وجود علاقة قوية بين عمليات الخوصصة وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومن أهم أسباب التي أدت إلى نقص الخوصصة في الجزائر هي:

1- بطئ عملية الخوصصة:

رغم أنه تم التشريع لهذه العملية منذ سنة 1994 من خلال قانون المالية التكميلي، إلا أن الخوصصة تأخرت إلى غاية 1998 حيث تم في 7 جوان 1998 تعيين المجلس الوطني للخوصصة المكلف بمتابعة إجراءات الخوصصة والإعلان عن المؤسسات القابلة للخوصصة.

2- كثرة المتدخلين في عملية الخوصصة:

تتميز عملية الخوصصة في الجزائر بكثرة الهيئات المتدخلة فيها (المجلس الوطني لمساهمة الدولة، الشركات القابضة، مجلس الخوصصة).

[1] قدوري نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص163.

رابعا: مشكلتي الفساد المالي والسوق الموازية:

1- الفساد المالي:

يعتبر الفساد المالي من بين اهم المعوقات التي تحد من الاستثمار والتي تتجلى مظاهره في الرشوة والاحتيال والابتزاز والاختلاس و التهرب الجبائي وكذا استخدام المنصب العام لتحقيق المنصب الخاص

2- السوق الموازية (السوق السوداء):

إن السوق السوداء من أهم مخاوف المستثمرين حيث يلعب هذا السوق دور مهم في الاقتصاد الوطني فالأسعار المعروضة في هذه السوق تكون أقل وبالتالي إمكانية تحطيم أسعار المنتجات المستثمرين الأجانب.[1]

خامسا: القيود الجديدة المفروضة على المستثمرين الأجانب:

ونذكر من بين هاته القيود التي فرضت على المستثمرين الأجانب ما يلي: [2]

- إلزام الشركات الأجنبية بإعادة استثمار 15% من مداخليها من العملة الصعبة بالجزائر؛
- اشتراط إدخال الجزائريين بنسبة 30% في رأس مال الشركات التجارية الأجنبية الناشطة بالجزائر؛
- اشتراط الشراكة مع مؤسسات جزائرية للاستثمار في الجزائر على أن لا تتعدى حصة الشريك الأجنبي 9%؛
- اشتراط التقييد باللجوء إلى التمويل المحلي دون سواه للمستثمرين في الجزائر.

المطلب الثالث: أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

رغم المعوقات السابقة الذكر والتي حالت دون تحسن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بشكل يعكس حجم الجهود المبذولة في سبيل تذليل تلك العقبات وتحفيز المستثمرين الأجانب على إقامة مشاريعهم الاستثمارية في الجزائر، إلا أن أفاق الاستثمار ينطوي على عدة

[1] مطاي علي، مرجع سبق ذكره ص19.

[2] قدوري نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص 165-166.

مؤشرات إيجابية تراهن الجزائري عليها لتحقيق الكفاءة في جذب الاستثمارات ومن بين هذه المؤشرات ما يلي:

أولا: قطاع الزراعة.[1]

1- المميزات الرئيسية للزراعة الجزائرية:

- تعدد البيئات المناخية الزراعية،
- استخدام كميات منخفضة من المواد الكيميائية؛
- سوق كبير (الأسواق المحلية والمجاورة الخارجية: البحر الأبيض المتوسط والبلدان الإفريقية والعربية)؛
- إمكانية توفير المنتجات (تزويد السوق على مدار السنة وحتى في غير المواسم).

2- الفروع الزراعية المطلوب تنميتها:

-استصلاح الأراضي الزراعية؛
- تطوير المذابح المدمجة؛
- تشجيع مشاريع الشراكة العامة-الخاصة في إطار المزارع النموذجية؛
-تطوير المكننة الزراعية؛
- تطوير الأنظمة المقتصدة للمياه؛
- تطوير التخصيب لتعزيز إنتاج المدخلات الزراعية لمختلف الشعب؛
- إنشاء وتطوير مشاكل عصرية؛
- تطوير الزراعات المحمية (البيوت البلاستيكية المتعددة القبب)؛
- تطوير زراعة الأعلاف (الصفصفة، استنبات الأعلاف)؛
- تثمين الإنتاج الزراعي في شعب اللحوم الحمراء، اللحوم البيضاء، الخضر، الفواكه، الحليب...الخ؛
- تثمين المنتجات الموطنة (التمور، الزيتون، العسل، عنب الطاولة)؛

[1] http://www.andi.dz/index.php ar/secteur-de-I-agriculture.24/02/2019.21:18.

- تطوير قدرات الحفظ والتخزين تحت التبريد.

ثانيا: قطاع الصيد والموارد المائية.[1]

هناك العديد من الفرص المتاحة في هذا القطاع نذكر منها:

- اقتناء سفن للصيد؛
- اقتناء مواد وتجهيزات الصيد؛
- تجديد السفن وإعادة تجهيزها بمحركات؛
- وحدات دعم وسائل الإنتاج (وسائل الترميم وآلات رفع الأثقال ووسائل تجفيف السفن وكذا صنع وتصليح وصناعة عتاد الصيد)؛
- وحدات دعم الإنتاج (وحدات التبريد، مستودعات مبردة وأنفاق تجميد وتحويل وتوزيع)؛
- تربية الحيوانات والنباتات البحرية؛
- تربية المائيات على المستوى القاري؛
- تربية المائيات في الصحراء.

ثالثا: قطاع الصناعة.[2]

وضعت الجزائر مؤخرا إستراتيجية جديدة للإنعاش القطاع الصناعي والتي تهدف إلى تطوير وتحديث وإدماج متزايد للصناعة الجزائرية، حيث تسعى الحكومة لتحسين جاذبية الجزائر كوجهة استثمارية من أجل بعث النشاط الصناعي، خلق فرص الأعمال وتشجيع إنشاء استثمارات جديدة كما تهدف هذه المبادرة أيضاً إلى ترقية الاقتصاد الرقمي، التنمية ووضع آليات جديدة مرنة ومبتكرة لتمويل المشاريع وتشجيع الصناعيين من أجل تحديث معداتهم الإنتاجية.

رابعا: قطاع السياحة.[3]

[1] http://www.andi.dz./index.ph10/ar/secteur-de-la-peche,24/02/2019,21:18.
[2] http://www.andi.dz./index.ph10/ar/secteur-de L-industrie,24/02/2019/,21:18.
[3] http://www.andi.dz./index.ph10/ar/secteur-du tourisme,24/02/2019,21:18

تسعى الجزائر إلى إعطاء قطاع السياحة أبعاد بالنظر إلى قدراته ومميزاته، ويتعلق الأمر بتطوير السياحة الوطنية كأخذ محركات التنمية المستدامة والداعمة للنمو الاقتصادي، حيث يسجل هذا الهدف في إطار السياحة العامة لتهيئة الإقليم والتي ترجمت بتبني إستراتيجية مرجعية ورؤية لأفاق 2030، من خلال وضع مخطط وطني لتهيئة الإقليم، والمقرر بالقانون رقم 01-20 لـ 20 يونيو 2010 المتعلق بالموافقة على مخطط وطني لتهيئة الإقليم، حيث يهدف هذا المخطط إلى خلق توازن لتموقع السكان والأنشطة عبر التراب الوطني وكذا تطوير جاذبية الإقليم ويرتكز خصوصاً على تنظيم فضاءات للبرمجة الإقليمية، وإنشاء أقطاب جاذبية وأخرى للتنمية الصناعية وكذا مدن جديدة يتم من خلالها تنفيذ آليات تسمح بتعميم النمو عبر جميع الأقاليم.

خامساً: قطاع الصحة.[1]

يتوقع المخطط التوجهي للصحة للفترة 2009-2025 استثمارات تقدر بـ 20 مليار أورو لبناء مرافق صحية جديدة وكذا تحديث المستشفيات الموجودة، حيث في هذا الصدد تم الشروع في الإصلاحات المتعلقة على صيانة البنى التحتية ومعدات المستشفيات وتدريب الهيئات الصحية.

سادساً: قطاع النقل.[2]

يعتبر النقل واحد من الركائز الأساسية للتنمية المستدامة والازدهار لأي بلد، وعليه فإن تواجد نظم نقل فعالة وشبكات حديثة ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي والإنتاج على نطاق واسع وحماية البيئة وقد عرف قطاع النقل في الجزائر تحولاً حقيقيا حين تم إنجاز عدد كبير من المشاريع وأخرى في طور الإنجاز لجعل هذا القطاع أكثر كفاءة وفعالية للمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد.

تهدف الإستراتيجية القطاعية إلى زيادة عروض وسائل النقل من أجل:

[1] http://www.andi.dz./index.ph10/ar/secteur-de sante, 24/02/2019,21:18.
[2] http://www.andi.dz./index.ph10/ar/secteur-de transport,24/02/2019,21:18.

- تلبية احتياجات تنقل الأشخاص والبضائع؛
- تحسين نوعية الخدمة لتقليل الزمن والمسافة؛
- الاستجابة للاحتياجات اللوجستية للمتعاملين الاقتصاديين؛
- ضمان التنمية المستدامة مع إعطاء الأولوية للتنوع والربط بين مختلف وسائل النقل.

سابعا: قطاع الطاقات المتجددة.[1]

إن إدماج الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الوطنية يمثل تحدياً كبيرا من أجل الحفاظ على الموارد وتنويع فروع إنتاج الكهرباء والمساهمة في التنمية المستدامة بفضل البرنامج الوطني للطاقات المتجددة 2011-2030، تتموقع هذه الطاقات في صميم السياسات الطاقوية والاقتصادية المتبعة من طرف الجزائر، لاسيما من خلال تطوير الطاقة الشمسية وطاقة الرياح على نطاق واسع، وإدخال فروع الكتلة الحيوية (تثمين استعادة النفايات)، الطاقة الحرارية والأرضية وتطوير الطاقة الشمسية الحرارية، حيث أن سعة برنامج الطاقة المتجددة (المطلوب إنجازه لتلبية احتياجات السوق الوطنية خلال الفترة 2015-2030 يقدر بـ22000 ميغا واط) حيث يتم تحقيق 4500 ميغا واط منه بحلول عام 2020 بحيث سيسمح تحقيق هذا البرنامج بالوصول في أفاق 2030 لحظة من الطاقات المتجددة بنسبة 27 % من الحصيلة الوطنية لإنتاج الكهرباء، إن إنتاج 22000 ميغا واط من الطاقات المتجددة سيسمح بادخار 300 مليار متر مكعب من حجم الغاز الطبيعي، أي ما يعادل 8 مرات الاستهلاك الوطني لسنة 2014.

وفقا للأنظمة المعمول بها فإن إنجاز هذا البرنامج مفتوح أمام المستثمرين من القطاع العام والخاص وطنيين وأجانب، حيث تنفيذ هذا البرنامج يحصل على مساهمة معتبرة ومتعددة لأوجه الدولة والتي تتدخل سيما من خلال الصندوق الوطني للطاقات المتجددة والناتج المزدوج وتدعيماً لهذا البرنامج أنشأت الحكومة الجزائرية "المعهد الجزائري للبحث والتطوير للطاقات المتجددة" وكذا شبكة مراكز للبحث والتطوير مثل مراكز البحث والتطوير للكهرباء والغاز

[1] http://www.andi.dz./index.ph10/ar/les-energies-renauvelab les, 24/02/2019,21:18.

والوكالة الوطنية للترقية وترشيد استعمال الطاقة، مركز تطوير الطاقات المتجددة ووحدة تطوير معدات الطاقة الشمسية.

ثامنا: قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.[1]

إن التقدم في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال أصبحت في غاية الأهمية لبناء اقتصاد كفئ قائم على المعرفة والمعلومات، حيث فضلت الدولة الجزائرية تطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال وجعلها في قلب استراتيجيات وسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهناك العديد مجالات تستدعي المساهمة من أجل تطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال:

- تطوير الاقتصاد الرقمي؛
- الحظائر التكنولوجية (الابتكار، البحث والتطوير، صناعة تكنولوجيا الإعلام والاتصال)؛
- الخدمات المصرفية الإلكترونية؛
- إدخال خدمات التعليم عن بعد والأرضيات الإلكترونية للخدمات اللوجيستية؛
- تكنولوجيا التطبيق عن بعد؛
- البنية التحتية الفضائية؛
- هو إثبات والأقمار الصناعية؛
- أنظمة أمن بنوك المعلومات؛
- تحديث خدمات البريد؛
- استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال بالمرفق العمومي (الإدارة الرقمية).

[1] http://www.andi.dz./index.ph10/ar/tic 1604 2015/24/04/2019,21:18.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى مناخ واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتطوره وكذلك المزايا والمعوقات وأفاقه في الجزائر.

وانطلاقا مما سبق ذكره وبالرغم من كل التحفيزات والتسهيلات التي تمنحها الدولة نجد أن الجزائر لازلت تتخبط في مشاكل عديدة أصبحت تشكل هاجس للمستثمرين خاصة الأجانب من بين هذه المشاكل الوضع الأمني، الجانب التقني، والعراقيل البيروقراطية التي تحول دون تحقيق المشاريع كل ذلك تسبب في تقليص حسن حجم الاستثمارات وتركزها في قطاعات محدودة مقارنة بالعديد من المؤهلات والفرص المتاحة.

خاتمة

خاتمة عامة:

إن سياسة تحرير الاقتصادي وفتح المجال أمام القطاع الخاص المعتمدة من طرف الدولة في نهاية الثمانينات كان لها الأثر الإيجابي على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وكذلك الموقع الجيوستراتيجي للجزائر وتوفرها على موارد طبيعية هائلة وحجم السوق المتجه نحو تطور، تعتبر عوامل مشجعة على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

رغم هذا فإن أغلب المتعاملين الاقتصاديين الخواص ينتقدون مناخ الاستثمار في الجزائر لعدة أسباب منها: تباطؤ الدولة في مسارها نحو تحرير ولا مركزية النظام الاقتصادي، وكذلك من المشاكل الحقيقية مشكل العقار وارتباط الدولة الدائم بقطاع المحروقات ضف إلى ذلك تأخر النظام المصرفي والبيروقراطي وعدم فعالية النظام القانوني وعدم صلاحية البنية التحتية، هذا ما انعكس سلباً على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فلا بد للحكومة الجزائرية الإسراع في الإصلاحات والاستثمار أكثر في مجال تحسين مناخ الأعمال ووضع سياسة ترقية حقيقية لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا ما ينعكس على النمو الاقتصادي وخلق مناصب شغل ونقل، التكنولوجيا، وهذا لا يأتي إلا بعملية تنسيق بين جميع الهيئات الناشطة في الاقتصاد (الوزارة المنتدبة لترقية الاستثمار، وزارة المالية، الصناعة، التجارة ...) وتحرير التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص لمحاولة معرفة أهم المشاكل .

1- نتائج البحث:

بالعودة إلى ما تم التطرق إليه من خلال هذه الدراسة يمكن استنباط النتائج التالية:

- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة من خلال ما يوفره من عمالة مباشرة وعملة صعبة غايتها تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلد المضيف، كما يساهم في نقل تكنولوجيا وزيادة المعرفة الإدارية ،ويعمل على تدعيم التنمية الاقتصادية.

- إن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يعاني من عدة معوقات وعراقيل إدارية وبيروقراطية وقانونية وتشريعية التي أدت إلى الكبح من تدفقه.

– الإصلاحات التي تبنتها السلطة الجزائرية للمؤسسة العمومية مثلاً، كان لها دور لا بأس به في زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبالتالي التمكن من تحقيق نوع من الانتعاش الاقتصادي.

– الاستثمار الأجنبي المباشر له أهمية كبيرة في خلق القيم المضافة والتقليص نسبة البطالة وتحويل التكنولوجيا.

2- اختبار الفرضيات:

من خلال تحليلنا لمعطيات هذا المجال استنتجنا :

الفرضية 01:

ان ادراج قانون 51 49 له اثار ايجابية واثار سلبية من اثاره الايجابية للبلد المستقبل للاستثمار الاجنبي المباشر حماية القطاعات السيادية في البلد اما اثاره السلبية نقص الاستثمار الاجنبي المباشر في البلد ومنه الفرضية محققة.

الفرضية 02:

الاستثمار الاجنبي المباشر غير محقق بالنتائج المرجوة منه بالرغم من التحفيزات الممنوحة للمستثمر الاجنبي فالجزائر تعاني من انخفاظ شديد للاستثمارات .

الفرضية 03:

نجاح الاستثمار الأجنبي مرهون بتوفر ظروف مناخية وشروط اقتصادية وأمنية وسياسية ملائمة، هذه الفرضية مؤكدة لأن الظروف المناخية غير الملائمة وعدم الاستقرار السياسي والأمني هما كالعنصر الماص، ونظرا لاهتمام المستثمر الأجنبي بالمعوقات فهو يبحث عن تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح وذلك من أجل تحسين صورة الجزائر والتركيز من جديد على النتائج الأخيرة لتكون بداية في انفتاح الاستثمار على القطاعات الأخرى.

3- التوصيات:

التي تدعم هذا النوع استنادا إلى النتائج المستخلصة من خلال هذه الدراسات يمكن القول أن الدور الرئيسي في تطور وترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر يعود إلى السلطات والهيئات المختصة في ذلك ولكن هذا لا يمنع من تقديمنا لبعض الاقتراحات على أن تكون ذات فائدة وتجد لها صدى:

-تبني سياسة اقتصادية توسعية من خلال زيادة أنشطة في مختلف القطاعات بتسخير الإمكانيات الطبيعية والبشرية الهائلة التي تملكها البلاد.

- العمل على زيادة دور القطاع الخاص باعتباره القطاع الأكثر حرية وديناميكية وفعالية .

- العمل على التحكم في الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق الاستفادة من بعض مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر كالتكنولوجيا أو الخبرة والعمالة والحصول على العملة الصعبة وتفادي بعض سلبيات .

- تفعيل الجهاز المصرفي وتأهيل المؤسسات الاقتصادية والعمل على تطوير المهارات والكفاءات والخبرات قصد تحسين علاقتها مع الدول الأجنبية .

- تشجيع الاستثمارات في قطاعات أخرى كالسياحة ،الصناعة ،الخدمات وبالخصوص قطاع الزراعة .

توفير المناخ والمحيط الملائم الخاص بالاستثمار في المعاملة بين المستثمرين المحليين والأجانب.

-القضاء على المشاكل الإدارية البيروقراطية التي تعيق الاستثمار من خلال تقديم بعض التسهيلات .

- الأخذ بعين الاعتبار خاصية العولمة من حيث تدويل عملية الإنتاج والتطوير التقني ومعنى ذلك ضرورة تفتح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي.

ضرورة الاستفادة من التجارب السابقة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر.

-إعطاء صورة جيدة للعالم الخارجي عن الجزائر.

القضاء على المشاكل والمظاهر المتمثلة في عمليات الاختلاس والرشوة وتبيض الأموال .

4-أفاق البحث:

هناك بعض المواضيع جديرة بأن تكون محل أبحاث ودراسات أخرى مستقبلية تتمثل في ما يلي:

-مدى مساهمة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وجلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- الوسائل الكفيلة بتطوير وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

- مدى اهتمام الجزائر بالاستثمار في قطاعات منتجة خارج نطاق المحروقات أثر انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائر .

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب :

1- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي والعلاقات الاقتصادية النقدية الدولية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2004.

2- سليمان عمر الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والوضعي الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، الطبعة الأولى، 2010.

3- طاهر مرسي عطية، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.

4- عبد الرزاق حمد حسن الحيوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.

5- عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002.

6- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001.

7- عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 2001.

8- عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه، فرع التخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2004.

9- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004.

ثانيا:المذكرات

1- بوهنتالة نصر الدين، دور الإصلاحات المصرفية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2014-2015.

2-جابر سطحي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية، رسالة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2017-2018.

3- سحنون فاروق، قياس بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، قسم التسيير، كلية الاقتصاد، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010.

4-قدوري نور الدين، الإصلاحات الجبائية وأهميتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2009-2010.

5- مرداوي كمال، الاستثمار الأجنبي المباشر وواقع سياسات تهيئة بيئة الاستثمار في الجزائر، جامعة منتوري، قسنطينة.

6- مطاي علي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية، مذكرة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2015-2016.

ثانيا المراسيم الرئاسية:

1-المرسوم الرئاسي رقم 95-345 المؤرخ في 30-10-1995 والخاص بالمصادقة على الاتفاقيات المتضمنة إحداث بالوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

2- المرسوم الرئاسي رقم 95-316 المؤرخ في 30-10-1995 والخاص بالمصادقة على تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورى بالدول الأخرى.

3- المرسوم الرئاسي رقم 95-306 المؤرخ في 7-10-1995 والخاص بالمصادقة على الاتفاقية الموحدة للاستثمار لرؤوس الأموال العربية في الدول العربية.

4- المرسوم الرئاسي رقم 98-334 المؤرخ في 26-10-1998 والخاص بالمصادقة على انضمام الجزائر إلى الشركة العربية للاستثمار.

ثالثا المراسيم التنفيذية منها:

5- المرسوم التنفيذي رقم 95-93 المؤرخ في 25-03-1995 ويهدف إلى إطار ترخيص للمستثمر الأجنبي بتحويل مبلغ أصل استثماراته وأرباحه.

6- المرسومين التنفيذيين رقم 97-319 و 97-320 الصادرين في 24-08-1997 اللذان يهدفان إلى إنشاء الشباك الوحيد من أجل إزالة الصعوبات التي تعيق المستثمر الأجنبي.

رابعاً القوانين:

1- قانون الاستفسار الصادر لسنة 26 جويلية المتعلق بالاستثمار 1963

2- قانون 82-13 المؤرخ في 28 أوت 1982

3- قانون 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986

4- قانون 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988

5- قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض

6- قانون الاستثمار لسنة 1993

7- الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 الذي يتعلق بتطوير الاستثمار

8- الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض

9- قانون المحروقات رقم 05-03 المؤرخ في مارس 2005

10- الأمر الرئاسي رقم 01-03 والمتعلق بتطوير الاستثمار

11- المادة 03 من الأمر 06-08

12- المادة 15 من الأمر 01-03

13-المادة 31- من الأمر 01-03

14- الأمر رقم 95-05 المؤرخ في 24 ديسمبر 1995 والمتعلق بالمصادقة على معاهدة الانضمام إلى الوكالة الوطنية الدولية للاستثمار.

15- الأمر رقم 95-04 المؤرخ في 24 ديسمبر 1995 والمتعلق بالمصادقة على الاتفاقية الدولية الخاصة بتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات.

16- قانون رقم 01-20 لـ 20 يونيو 2010 المتعلق بالموافقة على مخطط وطني لتهيئة الإقليم.

خامساً: المواقع الإلكترونية:

1-http://www.andi.dz
2- مناخ الاستثمار في الدول العربية،المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،الكويت2018

الملخص:

يعتبر الاستثمار ظاهرة اقتصادية بالغة الاهمية حيث تعتمد عليه اية دولة في تنمية اقتصادها باعتبارها الركيزة الاساسية للنمو الاقتصادي .

فالاستثمار الاجنبي المباشر نوعا من الاستثمارات التي تقوم بعا المؤسسات قصد الاستفادة وتحقيق الامتيازات وذلك في دولة اخرى غير البلد الام.

الجزائر تعتبر من الدول النامية التي تبذل كل الجهود لتوليد بيئة استثمارية ملائمة تستقطب المستثمرين الاجانب بهدف تنمية الاقتصاد الوطني معي متطلبات العولمة كونها تملك عدة مزايا كالموارد البشرية والطبيعية، وفي نفس الوقت لا يمكن غض النظر او تجاهل العوائق التي قد تواجه الاستثمار الاجنبي المباشر.

Abstract:

Investment is a critical economic phenomena phenomenon Where no state is based on its economic development as acentral pillar of economic growth.

FDI sort of investments made by individuals intended to benefit and achive concessions in a state other than the homr country

And developing countries arealgeria made every effoet to generate adequate investment to attract foreign investors and their capital to rehabilitate the national economy with the demands of globalization she has several advantages as resouces.